

الثقافة ودراسات الشرق الأوسط

أعمال المؤتمر العربي التركي للعلوم الإجتماعية

© جميع حقوق الطبع محفوظة

فبراير 2012

SDE - Stratejik Düşünce Enstitüsü

Institute of Strategic Thinking

Çetin Emeç Bulvarı A. Öveçler Mah.

4. Cad. 1330. Sk. No:12

06460 Çankaya, Ankara/TÜRKİYE

Tel: +90 (312) 473 80 45

Fax: +90 (312) 473 80 46

e-mail: sde@sde.org.tr

www.sde.org.tr

"الثقافة ودراسات الشرق الأوسط"
"ATCOSS 2010"
أعمال المؤتمر العربي التركي الأول للعلوم
الاجتماعية

تنسيق علمي وإشراف

باكينام الشرفاوى

ياسين أقطاي

أحمد أويصال

مراجعة وتحرير

أمجد أحمد جبريل

تنسيق فني

عمرو النيثي



نتوجه بخالص الشكر لبلدية كئشي أورين
(Keçiören Belediyesi) لجهدها المبذول في نشر
هذا الكتاب وإخراجه في أبهى صورته

ATCOSS'a ve kitabın basımına değerli katkılarından
dolayı Keçiören Belediyesine teşekkür ediyoruz



Osmangazi Üniversitesi

نتوجه بالشكر والعرفان لقسم العلاقات الدولية

بجامعة عثمان غازي بتركيا

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر المؤلفين

ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر أى من الجهات المتعاونة في تحريره وطباعته



A T C O S S
THE ARAB-TURKISH CONGRESS OF SOCIAL SCIENCES

”الثقافة ودراسات الشرق الأوسط”

أعمال المؤتمر العربي التركي الأول للعلوم الاجتماعية

المجلد الاول

تنسيق علمي وإشراف

باكينام الشرقاوى

ياسين أقطاي

أحمد أويسال

مراجعة وتحرير

أمجد أحمد جبريل

تنسيق فني

عمرو الليثي



Institute of Strategic Thinking
(SDE), Ankara



Center for Civilization Studies and
Cultures Dialogue, Cairo University

المشاركون في المجلد الأول

أ/ شيماء بهاء الدين
أ/ أمجد أحمد جبريل
د. نور الدين ثنيو

أ/ على جلال معوض
أ/ نسيبة أشرف
أ/ هبة السيد

د. علاء عبد الحفيظ محمد
د. حسن الحاج على - د. باعزیز علی الفکی
محي الدين دميراي

محمد شيشمان - أبيتشا توسون
د. عبد الفتاح ماضي
د. أحمد الصغير المراغي
أ/ منير نسيبة
د. محمد الدوداني
د. زكريا سليمان بيومي
د. ارجون يلدريم

مصطفى جولر
د. سليم أبو جابر
د. كمال حبيب
د. محمد القضاة
د. مجدى حشيش
د. خالد مكرم فوزى
أ.د. ياسين أقطاي

المحتويات

الصفحة

مقدمة الكتاب

الكلمات الافتتاحية للمؤتمر:

- الكلمة الافتتاحية للدكتور/ ياسين أقطاي (مدير مركز التفكير الإستراتيجي بأنقرة) ١٣
- الكلمة الافتتاحية للدكتور/ باكينام الشرفاوي
(مدير مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات) ١٧

المحور الأول: العلاقات الدولية والشرق الأوسط

أولاً: المتغير الثقافي في العلاقات الدولية

١. مراجعة مفهوم القوة الناعمة: خصوصية السياق الشرق أوسطى /
على جلال معوض ٢١
٢. الدور الثقافي الراهن للسياسة الخارجية التركية:
البحث عن نظام عالمي جديد / هبة السيد ٥١
٣. دور حلف الأطلنطي في منطقة الشرق الأوسط:
دراسة في تأثير العامل الثقافي / نسيبة أشرف ٦٧
٤. العامل الثقافي والعلاقات العربية التركية:
دراسة في واقع العلاقات ومستقبلها /
أمجد أحمد جبريل ١٠٣
٥. العرب والأترك.. نحو رؤية تاريخية جديدة / د. نور الدين ثنيو ١٢٥
٦. فكر فتح الله جولن الإصلاحى وعلاقات تركيا بجوارها الحضار /
شيماء بهاء الدين ١٣٩
٧. سياسة التوازن المتعددة الأبعاد في السياسة الخارجية التركية وموقف الاتحاد الأوروبي
من السياسة الخارجية التركية نموذج الشرق الأوسط (مترجم من اللغة التركية إلى اللغة
العربية / محي الدين دميراي ١٩١

المحور الثاني: التنمية والسياسات العامة

السياسات العامة ومحاربة الفساد من منظور ثقافي

١. صلاحية نظريات التعليم المطورة في الغرب بالنسبة للمجتمعات غير الغربية: تحليل من زاوية الدول الإسلامية (مترجم من اللغة التركية إلى اللغة العربية) محمد شيشمان - أيبيتشا توسون ٢١٧
٢. الأبعاد الثقافية في صنع السياسات العامة: مصر وتركيا (2003-2010) / د. علاء عبد الحفيظ محمد ٢٣٣

المحور الثالث: النظم السياسية

أولاً: الدولة القومية في الشرق الأوسط - الأبعاد الثقافية

١. الهوية الثقافية في مجتمع متعدد الأديان وانعكاسها على حقوق المواطنة (السودان نموذجاً) / د. حسن الحاج على - د. باعزیز علی الفکی ٢٥٩
٢. حسن الترابي: الطرح الإسلامي المعاصر ومفهوم الدولة القطرية في الوطن العربي. / د. سليم أبو جابر ٢٧٩
٣. نحو تطوير نظام سياسي ديمقراطي بمرجعية إسلامية. / د. عبد الفتاح ماضي ٢٩١
٤. جدل خبرة الإسلاميين الأتراك في المنطقة العربية / د. كمال حبيب ٣٢٥

ثانياً: العلاقات العربية التركية من منظور حضاري

٥. نظرة الحركة الإسلامية للعلمانية في تركيا (مترجم من اللغة التركية إلى اللغة العربية) د. أرجون يلدریم ٣٣٩
٦. السياسة الإسلامية بين مبادئ الإسلام ومتطلبات العلمانية في تركيا / أ.د. ياسين أقطاي ٣٦٥

المحور الرابع: الأدب

أولاً: الأدب والثقافة: رؤى نظرية

١. التداخل الثقافي والمعرفي في الأدبين العربي والتركي: دراسة مقارنة من منظور المتغير الثقافي / د. أحمد الصغير المراغي ٣٧٧

ثانياً: المتغير الحضاري في الأدب: مجالات تطبيقية

٢. الحوار الحضاري في الثقافة العربية التركية: الروائيان نجيب محفوظ وباموك نموذجاً / د. محمد القضاة ٣٩٩

المحور الخامس: التاريخ

أولاً: العلاقات العربية التركية

١. تركيا والقضية الفلسطينية (1947-1949). / د. محمد الدوداني ٤١٧

ثانياً: العلاقات المصرية التركية

٢. موقف العلماء من نظم الحكم والإدارة في مصر العثمانية (1517 – 1798 م) / د. خالد مكرم فوزي ٤٤٧

٣. العلاقات المصرية التركية بين الحربين العالميتين ومؤثراتها الثقافية / د. زكريا سليمان بيومي ٤٧٣

٤. موقف الولايات المتحدة من التقارب المصري التركي عام 1957 / د. مجدى حشيش ٤٩١

ثالثاً: الإمبراطورية العثمانية والعالم العربي

٥. دور المستندات العثمانية والمؤسسات التركية للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس / منير نسيبة ٥١١
٦. دفاتر الصرة: مصدر هام للتاريخ الاجتماعي للمدن المقدسة الموجودة في طريق الحج والحجاز في العهد العثماني (مترجم من اللغة التركية إلى اللغة العربية) مصطفى جولر ٥٢١

مقدمة الكتاب:

بينما تستمر العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية بين العرب والأترك في النمو والتوسع، فإن العلاقات الفكرية والأكاديمية بين المفكرين والعلماء العرب والأترك عمومًا، وعلماء الاجتماع على وجه الخصوص مازالت ضعيفة وهشة. ومن هنا تبرز أهمية تقوية هذه العلاقات الفكرية والأكاديمية من أجل تعميق العلاقة وترسيخها، وكذلك ترشيد العلاقة في المجالات الأخرى. فخلال الجزء الأكبر من القرن العشرين اتخذ العرب والأترك مسارات متنوعة من جهة التحالفات السياسية والعلاقات الاقتصادية والعسكرية بالإضافة إلى التوجهات الثقافية. ونتيجة لهذا نشأت فجوة كبيرة بين المجتمعات العربية والتركية في كافة المجالات بالرغم من التشابه بل والتطابق الكبير في العديد من الأمور الفكرية والثقافية والاقتصادية والسياسية.

وفي هذا الإطار نشأت فكرة المؤتمر العربي-التركي للعلوم الاجتماعية، وهو مؤتمر سنوي يعمل على رآب هذه الفجوة الفكرية والأكاديمية عبر التقاء الأكاديميين والمفكرين العرب والأترك بالإضافة إلى الأكاديميين والمفكرين الدوليين المهتمين بالشئون العربية والتركية، من أجل التواصل والتفاهم والتبادل لتحقيق فهم أفضل لمشكلات العلاقات العربية-التركية وممكاتها بشكل خاص، والمنطقة بشكل عام. ويساعد التجمع على تحسين العلاقات في المجالات الأخرى. كما أن المؤتمر سوف يساعد على تحسين الجوانب الفكرية والثقافية في الحوار العربي-التركي بالإضافة إلى الجوانب الأكاديمية.

ويمكن أن توفر التجارب المختلفة لتركيا والدول العربية في مجالات التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية مجالاً خصباً لدراسات مقارنة بين الخبرتين العربية والتركية أو خارجهما، مما يساعد على فهم أفضل لسياقات كل تجربة وتقييم أدق لنتائجها. بالإضافة إلى المشاركة في اكتشاف منظورات ومناهج وأدوات جديدة وغير تقليدية للتعامل مع الظواهر الاجتماعية المختلفة، وتقييم المنظورات والمناهج والأدوات الحالية وكشف تحيزاتها المعرفية وقصورها المنهجي من ناحية قدرتها التفسيرية والتنبؤية، وبناء منظورات ومناهج متوائمة ثقافيًا وحضاريًا مع المنطقة ومشكلاتها ومنطلقاتها وثوابتها.

ويساعد بناء هذا التفاهم والحوار على تجاوز تجارب الماضي، وسوء الفهم المتبادل والاستفادة منها عن طريق نقدها وتفهم أسبابها، والبناء على التجارب الإيجابية والجيدة والتأسيس عليها، مما يخلق حالة من الوصل والتواصل الحميد والمثمر لجميع الأطراف. كما يعمل المؤتمر على توفير إطار مؤسسي منظم يضمن استمرارية الحوار وفعاليته والتواصل بين جميع الأطراف، وهي خطوات ضرورية من أجل تأسيس جماعة علمية في العلوم الاجتماعية تعنى بالشرق الأوسط من الوجهة الحضارية، إضافة إلى الاهتمام بقضاياها ومستقبله وفق مناهج ومنظورات حضارية مقارنة، مما يساعد في تدعيم أواصر الترابط التاريخية العميقة بين شعوب المنطقة، ويسهم كذلك في تقديم رؤى جديدة وفق منهجية ومنظورات بديلة للقضايا العالمية بما يقرب من تحقيق الدور الحضاري لشعوب المنطقة العريقة والمتنوعة.

ولما كان المؤتمر يهدف إلى تبادل الأفكار والنتائج بخصوص القضايا والمشكلات المشتركة، بالإضافة إلى تبادل الخبرات والمناهج والمقتربات العلمية، فإن المؤتمر يتبنى إطاراً فكرياً نقدياً بنائياً مقارناً؛ فهو نقدي للمنظورات والمناهج والأدوات السائدة، وبنائي لمنظورات ومناهج وأدوات جديدة أكثر تفسيرية وتنبؤية وفاعلية، مع استدعاء المقارنة داخل الحضارات، وبين الحضارات. ويشجع المؤتمر على تقديم الأوراق العابرة للتخصصات، حيث برزت الكثير من العلوم البيئية التي تحتاج إلى مزيد من البحث في قضاياها ومناهج دراستها، والعبارة للمستويات التحليلية، من جهة دراسة قضايا حالية في مستويات محلية وقومية وعبر قومية أو اكتشاف مستويات تحليل جديدة ووحدات تحليل غير اعتيادية لها قدرة تفسيرية وتنبؤية. أو استخدام مناهج ومقتربات وأدوات في مستويات جديدة لاكتشاف قدرتها التفسيرية والتنبؤية في المستويات الجديدة، ولتوفير خبرات مقارنة للمناهج والأدوات عبر المستويات.

يركز المؤتمر في دراساته على الشرق الأوسط الحضاري، بما يمثله من تاريخ وحضارة ومستقبل متجانس ومتسق. ومن هنا كان اختيار موضوع الثقافة ودراسات الشرق الأوسط ليكون عنوان المؤتمر العربي-التركي الأول للعلوم الاجتماعية. ومن ثم تنبع أهمية هذا المؤتمر من أسباب عدة، يأتي على رأسها المجال الحضاري الواحد الذي يجمع المشاركين، حيث ينتمون لحضارة واحدة. بالإضافة إلى طبيعة الحضور من مختلف فروع العلوم الاجتماعية الذي يسمح بتطبيق مبدأ التلاقح والتفاعل بين أوجه العلوم المختلفة وتطبيقها عند دراسة الشرق الأوسط. كما أن الانتباه إلى أهمية عامل الثقافة في دراسة هذه المنطقة يربط الجماعة العلمية فيها بالتطورات المعاصرة الحادثة في العلوم الاجتماعية ويربطها أيضاً بالتراث العلمي والسياق الثقافي والحضاري لهذا المكان الهام من العالم. وقد شهد هذا المؤتمر تجمعاً كبيراً من العلماء والباحثين حيث بلغ عدد المتخصصين من مختلف العلوم الاجتماعية حوالي ١٥٠ باحثاً مشاركاً منهم ١٠٠ باحث تقريباً من خارج تركيا ويمثلون مختلف الدول العربية والإسلامية. ونأمل أن يكون هذا التجمع الكبير إيذاناً بانطلاق سلسلة لقاءات علمية وثقافية تجمع أبناء الحضارة الواحدة للتدبر والبحث في أحدث المناهج العلمية ولدراسة قضاياهم وطموحاتهم بشكل عميق ومدرّس يفتح الآفاق لمستقبل أفضل.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بالشكر العميق إلى كل من الأستاذ أسامة أحمد مجاهد، لمجهوده المتميز في تحرير بعض من أبحاث الكتاب، والأستاذ عمرو الليثي لجهده الكبير في أعمال التنسيق والإخراج الفني للكتاب.

د. باكينام الشرفاوى

الكلمات الإفتاحية

دكتور ياسين أقطاي

(مدير مركز التفكير الإستراتيجي بأنقرة):

لماذا المؤتمر العربي التركي للعلوم الإجتماعية ATCOSS 2010

السيد الرئيس المحترم، سعادة السفير المصري، الأكاديميين من تركيا والعالم كافة، مرحباً بكم في المؤتمر العربي التركي للعلوم الإجتماعية ... !!

تتميز العلوم الإجتماعية عن غيرها من العلوم الطبيعية بالماضي الفارق وتفردا بدراسة سلوك الإنسان والمجتمعات. فهي تركز علي دراسة الأعراق والأجناس وأماكن ترحال الإنسان كمحور للدراسة في هذا المجال. وانطلاقاً من كون الإنسان الفاعل والمفعول به في آن واحد في هذا المجال، فالبشر يقومون باستخدام المعرفة التي ينتجونها من أجل دراسة وضعهم ومشكلاتهم. إن عملية دراسة السلوك البشري وتحديد مشكلاته في النهاية في النهاية عملية معيارية تتعلق بدراسة ما يجب أن يكون عليه الإنسان بدلاً من كونه الإنسان. فالعائق الوحيد يتحدد في عدم وجود أسلوب علمي قادر على تعريف وحل تلك مشكلات ذلك العنصر البشري.

وعلى الرغم من أن المعرفة هي نتاج عقلي لا يمكن قصره على مدرسة فكرية معينة، نجد أن هناك المدارس التي احتكرت فكر معين من منظور إثني وتاريخي محدد. فالمنظورات والمناهج العلمية المسنقة من الغرب تحمل طابع شمولي وعالمي. بمعنى أن المنظورات الغربية تنادي بضرورة الإمتثال إلى المجتمعات الغربية وأساليب الحداثة والأخذ بالرؤية الغربية الخاصة بالبشر والمجتمعات، فيما يطلق عليه مفهوم «Ethno-centrism». ومن الصعب المقارنة بين المنظورات المختلفة في العلوم الإجتماعية ولكن من الممكن تخطي الحدود التي وضعها الغرب انطلاقاً من مسؤولية العلوم الإجتماعية عن دراسة السلوك البشري وحدود تفاعلاته.

لعله من الواضح أن العلوم الإجتماعية قد حصلت على مكتسبات من تجارب المجتمع العربي والمجتمع التركي ولكن هاذان المجتمعان ليس أحدهما على دراية كاملة بمكتسبات المجتمع الآخر، ذلك لأن المتخصصين الأتراك حينما يريدون دراسة الشأن الإجتماعي في سوريا، يقومون بالتوجه صوب القراءات الغربية، الإنجليزية والفرنسية منها، نتيجة عدم وجود عدد كبير من المهتمين بدراسة الشأن الإجتماعي السوري في تركيا. والحال نفسه ينطبق علي الباحثين الإجتماعيين في سوريا والأردن لدراسة الشأن التركي.

إن الإقترابات العلمية التي تندرج تحت العلوم الاجتماعية هي أولاً وأخيراً إقترابات للمعرفة، أي أنها لا بد أن تُعرف المواضيع محل تركيزها والمشاكل التي تريد تناولها والمفاهيم التي تحاول تعريفها والمعايير التي من خلالها يمكن البت في دقة المعرفة التي تحصل عليها من عدمها. فمعظم هذه الإقترابات استُخدمت سابقاً من أجل دراسة العلاقات الاجتماعية لتجارب التمدن والحدائثة والعولمة القادمة من أوروبا في القرنين الأخيرين.

إن الإنتشار السريع لمبادئ الحدائثة والسير على النهج الغربي في معظم دول العالم وبالأخص الدول غير الأوروبية قد أدى إلي انتشار مشكلات السياق الأوروبي في تلك الدول، وبدأ العالم ينظر لمشكلات السياق الأوروبي بأنها مشكلات تواجه البشرية جمعاء. فمن هذه النقطة يمكن الجزم بأن العلوم الاجتماعية مهمتها ليست توصيف المشكلات بحسب، بل إيجاد حلول لها. وذلك قد تجلى واضحاً في كتابات إدوارد سعيد التي تقول أن النظريات الاجتماعية المستأقفة من الغرب قادرة على خلق عالم قائم على المنظور الغربي. فلا يجب إغفال تلك القضية والتي أثارها أيضاً الكاتب ميشيل فوكو.

فالإقترابات الغربية تقوم بدراسة مشكلة ما على أساس أنها مشكلة تواجه العالم كله وليس العالم الغربي فقط، وبالتالي فهم يضعون البشرية كمصدر للمشكلة وعندما نتبع – نحن الشرق – هذه الإقترابات نجد أن المشكلة الخاصة بنا قد فقدت أهميتها وبدأنا في النظر لمجتمعنا من منظور إنشترافي. فتلك الإقترابات ما هي إلا صورة من صور المركزية الغربية التي تسعى للتفرد بمجال العلوم الاجتماعية.

وفي هذا السياق ظهرت المناقشات حول جدوي مفهوم جديد وهو ”العلوم الاجتماعية المحلية“ بحيث يظهر تفرد كل نموذج وتميز تجارب كل منطقة يسكنها الكائن البشري. فكل مجتمع له الخصائص المميزة له والتي من شأنها التأثير في عملية إختيار الإقتراب الملائم لدراسة مشكلاته. وبالتالي تلك الإقترابات المحلية ستضيف بالطبع إلى نظريات العلوم الاجتماعية الكبرى ولكن تلك النظريات المحلية بحاجة إلي خبرات سابقة وبحاجة أيضاً إلى المزيد من النقاشات والجدالات الفلسفية وهذا ما نرجوه من محتويات الأوراق البحثية المقدمة إلى المؤتمر.

لعلنا نجد فيما سبق الإجابة الفلسفية والدقيقة عن سؤال ”لماذا المؤتمر العربي التركي للعلوم الاجتماعية؟“. هذا المؤتمر من شأنه أن يخلق أرضية حوار بين الباحثين العرب والأترك لكي يتبادلوا ويتباحثوا مكتسبات وتجارب المجتمع العربي والتركي.

نتحدث اليوم وكل حين عن العولمة والتقارب الذي يشهده العالم بكل أركانه وتدفق حركة الأموال والبضائع والأفراد والمعرفة الناتج عن سهولة عملية النقل والمواصلات، فالأفراد يلتقون جسدياً

ولكن من الصعب تلاقي العقليات على نفس الدرب. تلك هي مشكلة العولمة والتي يمكن التغلب عليها من خلال زيادة أعداد الباحثين واللقاءات بينهم. وهنا يأتي الدور الحيوي للعلوم الاجتماعية، فكلما زاد عدد الباحثين في لقاء ما تولدت لديهم القدرة على تجاوز نقاط الخلاف ومعالجة المشكلات بينهم أكثر من دراسة ومعرفة الفوارق بين الفريقين.

يمكن أيضاً للإجابة على سؤال لماذا المؤتمر العربي التركي للعلوم الاجتماعية الجزم بأن التقارب العربي التركي في المجال التجاري والثقافي قد فرض حتمية زيادة مثل هذه اللقاءات الأكاديمية بين الطرفين والذي يمثل خطوة من الخطوات التي تتخذ لزيادة التكامل الإقليمي للمنطقة مثل رفع التأشيرات وإزالة الحواجز بين المجتمعات. تلك الفواصل قد مثلت على مدار القرون الماضية حواجز ذهنية أدت بطبيعة الحال لتكون صورة ذهنية مختلفة لدى الأتراك عن العرب ولدى العرب عن الأتراك.

إنه لمن دواعي الفخر والإعتراف أن نجد ذلك التقارب التركي - العربي يتحقق على أرض الواقع متمثلاً في زيادة حجم التبادل في البضائع والأفراد والخبرات في المنطقة بشكل عام. فالיום تمت إزالة تأشيرات السفر بين دول المنطقة، وتم التوقيع على اتفاقية إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين أربعة دول من المنطقة ومن المتوقع أن تساهم تلك الاتفاقية في خطط التنمية الاقتصادية لهذه الدول. وكما استطاعت الإرادة إحداث تقارب في المجال الاقتصادي، فإن تلك الإرادة من شأنها أيضاً إحداث تقارب في المجال الأكاديمي والبحثي. مدعومة بالحاجة الإنسانية الدافعة نحو المزيد من المعرفة عن السلوك البشري وخاصة سلوك مجتمعات دول الجوار التركي.

وبصفتي ممثلاً عن مركز التفكير الإستراتيجي، فإن المركز يعتبر تدعيم وتطوير العلاقات بين تركيا ودول الجوار محوراً أساسياً لخبطته التي تسعى لتحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية:

- تقديم الإستشارات وإنتاج سياسات تعطي الأولوية لتحقيق التعاون والتكامل السياسي والإقتصادي كخطوة لحل أي أزمة تواجه تركيا.
- إزالة الصور الذهنية الخاطئة عن تركيا وتدشين علاقات قوية مع العالم الإسلامي والعالم الغربي من أجل خلق أرضيات للحوار.
- تدعيم التعاون بين منظمات المجتمع المدني ومراكز التفكير في المنطقة.

وفي هذا الإطار قمنا بتنظيم ذلك المؤتمر بالتعاون مع شركاؤنا في جامعة عثمان غازي وجامعة القاهرة وأتوجه بخالص الشكر والتقدير للعمل الأكاديمي المتميز من قبل د/نادية مصطفى ود/باكينام الشرفاوي من جامعة القاهرة وأخص بالشكر د/أحمد أويسال من جامعة عثمان غازي لتعاونهم وتكاتفهم سوياً من أجل إخراج هذا المؤتمر في أبهى صورته.

الأستاذ الدكتور بشير أطلای وزير داخلية تركيا
السيد السفير عبد الرحمن صلاح الدين سفير جمهورية مصر العربية في تركيا
الأستاذ الدكتور ياسين أقطاي مدير مركز التفكير الإستراتيجي
الأستاذ الدكتور أحمد أويسال أستاذ العلاقات الدولية بجامعة عثمان غازي
السادة الحضور الكرام

أحب أن أرحب بكم جميعاً وأن أعرب عن سعادتنا البالغة في مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بجامعة القاهرة بالمساهمة في تنظيم هذا المؤتمر الهام واللقاء الكبير الجامع لعقول ومفكري هذه المنطقة. كما أحمل اعتذار الأستاذة الدكتورة نادية مصطفى مؤسس المركز ورئيس قسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة، لعدم قدرتها على المشاركة معنا اليوم لظروف فهرية يقوم هذا المؤتمر على فكرة إنشاء إطار تنظيمي مؤسسي مستمر يُمكن من خلاله للأكاديميين الاترك والعرب التواصل والحوار من أجل خلق جماعة علمية إقليمية في مجال العلوم الاجتماعية، نتخطى من خلالها الحدود الوطنية إلى رحابة إقليمية حضارية أوسع، تتحاضن فيها جماعات العلم في المنطقة.

ويكتسب هذا المؤتمر أهميته من أسباب جوهرية عدة:

أولها: طبيعة المشاركين؛ فهذا التجمع ساحة لحوار العلماء والمفكرين، وهي الساحة التي نفتقدها وتشتد الحاجة إليها في ظل التحديات الكبرى الراهنة المفروضة علينا. فحوار المفكرين يضاهي حوار الساسة ورجال الاقتصاد، بل يزيد عليه لأنه يوفر الأساس العلمي للسياسات والممارسات في أرض الواقع، ويحدد مسارات نجاحها وأسباب فشلها.

ثانيها: أنه يدور بين أبناء دائرة حضارية واحدة عربية-إسلامية يفيدهم التعارف المتبادل العلمي والفكري للاطلاع على ثمار إنتاج العلم في مجال العلوم الاجتماعية داخل منطقة الشرق الأوسط، خاصة أن غالبية هذا الانتاج—وان كان يختص بدراسة شئوننا— إلا أنه يأتي من خارج هذه المنطقة، ويصدر من عقول غير عقولنا.

ثالثها: تطبيق مبدأ التلاقح والتفاعل بين أفرع العلوم الاجتماعية المختلفة، وتقديم تصور أوضح لأبعاد العلاقة ومحاور التداخل بينها، وذلك في محاولة للربط بين الفروع العلمية المختلفة لدراسات الشرق الأوسط.

رابعها: التنبيه لأهمية متغير الثقافة فى دراسة الشرق الأوسط والنظرة إليه، ولكن من منطلقات أكاديمية علمية نابعة من روى حضارية ذاتية وليدة الداخل الاقليمي الحضاري الواحد. وتأتى أولوية هذه الخطوة فى ظل حالة مراجعة النظريات السائدة فى العلوم الاجتماعية الحديثة، والتي هيمن عليها التنظير الغربى لفترة طويلة. وقد ظهرت الاتجاهات النقدية لهذه الهيمنة. وكان لابد من رصد الاستجابات النظرية والفكرية النابعة من دائرتنا الحضارية ودفعها لتتلاقى وتتفاعل مع الاتجاهات الفكرية العالمية والساعية لتغيير العالم بجعله أكثر تعددية وعدالة وإنسانية. ويمكن لجماعتنا العلمية التركية-العربية أن تسهم فى إحداث التراكم النظري والفكري على مستوى العالم. وبذلك يستنهض هذا المؤتمر جهود الأكاديميا لتقديم إسهامات علمية من منظورات ناقدة للاتجاهات السائدة من جانب، ولبناء البدائل والمكملات من جانب آخر.

خامسها: أن هذا المؤتمر العربى -التركى الاول للعلوم الاجتماعية هو مؤتمر تأسيسى بمعنى الكلمة بالنظر الى جدول أعماله الطموح ولعدد المشاركين الكبير الذى بلغ حوالى 200 باحث عربى وتركى، ولتنوعهم من حيث الأوطان والتخصصات والأجيال.

ولعل اختيار مدخل الثقافة ودراسات الشرق الأوسط يكون من السعة المطلوبة لتقديم هذه الفرصة التأسيسية لمجال الدراسات الحضارية لشئون الشرق الأوسط، وهى الدراسات التى تتبنى رؤية شاملة متكاملة الأبعاد يتم فيها تجسير الثنائيات الكبرى التى هيمنت لفترة طويلة على الدراسات فى العلوم الاجتماعية، حيث يدعو المنظور الحضاري للربط بين الداخلى والخارجي، بين القيمي والواقعي، بين الفكري والحركي، بين الوطني والإقليمي والدولي، بين التاريخ والحاضر والمستقبل، فهى محاولة لفهم متوازن لواقعنا وقضايانا الشرق أوسطية.

فى النهاية أتوجه بالشكر لشركائنا الأتراك لما بذلوه من جهد كبير وما أظهره من تعاون مشكور وعلى رأسهم د. ياسين أقطاي ود. أحمد أويسال. كما أتوجه بشكر خاص للأستاذ عبد الله عرفان المدرس المساعد بجامعة الازهر والمنسق التنفيذى للمؤتمر لما قدمه من جهد ضخم وتفان ملحوظ لإخراج المؤتمر بهذه الصورة. وأتوجه بالشكر أيضاً إلى الأستاذة علياء وجدي المدير التنفيذى بالمركز على نشاطها الكبير. وأتمنى النجاح لهذا المؤتمر بفضل جهود المشاركين الصادقة وأبحاثهم الهامة، ومنتظر نقاشاً موسعاً مثيراً فى جميع جلسات المؤتمر البالغ عددها ٣٨ جلسة يفيد الجميع بإذن الله، شكراً.

المحور الأول: العلاقات الدولية والشرق الأوسط

أولاً: المتغير الثقافي في العلاقات الدولية

1. مراجعة مفهوم القوة الناعمة: خصوصية السياق الشرق أوسطى / على جلال معوض.....
2. الدور الثقافي الراهن للسياسة الخارجية التركية:
البحث عن نظام عالمي جديد / هبة السيد.....
3. دور حلف الأطلنطي في منطقة الشرق الأوسط:
دراسة في تأثير العامل الثقافي / نسبية أشرف.....
4. العامل الثقافي والعلاقات العربية التركية:
دراسة في واقع العلاقات ومستقبلها. / أمجد أحمد جبريل.....
5. العرب والأترك.. نحو رؤية تاريخية جديدة / د. نور الدين ثنيو.....
6. فكر فتح الله جولن الإصلاحى وعلاقات تركيا بجوارها الحضار / شيماء بهاء الدين.....
7. سياسة التوازن المتعددة الأبعاد في السياسة الخارجية التركية وموقف الاتحاد الأوروبي من السياسة الخارجية التركية نموذج الشرق الأوسط
(مترجم من اللغة التركية إلى اللغة العربية) / محي الدين دميراي.....

مراجعة مفهوم القوة الناعمة: خصوصية السياق الشرق أوسطى

علي جلال معوض

مدرس مساعد - قسم العلوم السياسية - جامعة القاهرة

المقدمة:

بعد مفهوم القوة الناعمة أحد المفاهيم الأساسية التي تستدعي الأبعاد الثقافية في تحليل السياسة الخارجية والعلاقات الدولية. ورغم الزخم المتزايد لاستخدام المفهوم خلال السنوات الأخيرة والتأكيد على تزايد حضوره على المستويين الأكاديمي والعملي، إلا أن المفهوم ما زال وفقاً للعديد من التحليلات موضعاً للخلاف والجدل، والاتهام بغياب العمق التنظيري. وتهدف هذه الورقة إلى مراجعة تعريفات مفهوم القوة الناعمة وأبعاده ومستوياته المختلفة، ومدى صلاحيته للتطبيق في السياق الشرق أوسطى. وتسعى الدراسة لتحقيق ذلك من خلال قسمين أساسيين:

القسم الأول يستعرض بإيجاز مفهوم القوة الناعمة لدى «جوزيف ناي» باعتباره صاحب الفضل في صك المفهوم بصورته الحالية منذ عام 1990. وبالنظر إلى أن «ناي» ما زال يطرح نفسه كصاحب سلطة مرجعية في تعريف المفهوم. ويلى ذلك توسيع دائرة تناول مفهوم القوة الناعمة وأبعاده من خلال بيان جانب من الانتقادات الموجهة للمفهوم من قبل بعض الباحثين الآخرين، سواء فيما يتعلق بطبيعة القوة الناعمة ومصادرها وكيفية عملها وممارستها ومستوياتها وكيفية قياسها، وغيرها من الأبعاد، مع التعرض لاستجابة ناي وآخرين لمعالجة بعض هذه الانتقادات.

أما القسم الثاني، فيستكمل عرض بعض إشكاليات التوظيف الأكاديمي والعملي للمفهوم في السياق الشرق الأوسطى، بالنظر إلى الإشكاليات الناجمة عن الطابع المركزي لعملية صنع القرار في غالبية دول المنطقة، والمحدودية النسبية لتأثير الرأي العام فيها، وطبيعة القضايا المحورية في المنطقة فضلاً عن الجدل حول مدى ملائمة المفهوم للتوظيف في سياسات الدول الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى المشكلات المتعلقة بقياس المفهوم والتحيزات في استخدامه. وينتهي هذا القسم باقتراح تصور لكيفية معالجة هذه الإشكاليات بالاستفادة من الوعي بدلالات الانتقادات السابقة والمعالجات التي يقدمها ناي وآخرون لها، وباستلهاً بعض الأطر المقترحة في دراسة القوة وقياسها في العلاقات الدولية. ويقوم التصور المقترح على التمييز بين ثلاثة مستويات أو مراحل رئيسة للقوة الناعمة كقدرات وموارد، ثم باعتبارها عملية تحويل، وأخيراً كمخرجات ونواتج، مع بيان ضرورة

مراعاة التركيب والتفاعل في كل من هذه المستويات، وكذلك الوعي بتأثير الاعتبارات والعوامل السياقية.

وتخلص الورقة إلى وجود العديد من القيود والاعتبارات الواجب مراعاتها عند استخدام مفهوم القوة الناعمة في تحليل التفاعلات العالمية عموماً وفي منطقة الشرق الأوسط تحديداً، دون أن ينفي ذلك أهمية المفهوم وقدراته التحليلية في إطار الوعي بالطابع المركب والسياقي للقوة الناعمة، وإمكانات تطوير قدراته التحليلية والتطبيقية من مداخل متعددة.

تمهيد

يكتسب مفهوم القوة الناعمة أهميته من تسليطه الضوء على أهمية الأفكار والأبعاد القيمية غير المادية في تحليل السياسة الخارجية والعلاقات الدولية. وقد ظهر المفهوم للمرة الأولى عام 1990 في كتاب جوزيف ناي المعنون «ملزمة بالقيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية» وكذلك في مقاله المنشور في العام ذاته في مجلة السياسة الخارجية بعنوان «القوة الناعمة» (Nye 1990a; 1990b). وقامت الفكرة الأساسية لدى ناي في طرحه للمفهوم على تأكيد وجود وجه آخر غير مادي للقوة قوامه الجاذبية المستمدة من ثقافة الدولة وقيمتها ومصداقيتها المتولدة عن ممارساتها المتسقة مع هذه القيم، وضرورة عدم تجاهل هذا الوجه نتيجة التركيز على الأبعاد المادية العسكرية والاقتصادية التي حظيت بمكانة محورية في أدبيات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية.

ويعرضنا بالذاتي لخبرته في مقدمة كتابه «القوة في حقبة المعلوماتية العالمية»، يشير ناي إلى تأثيره بتناحية الإعجاب ببساطة النظريات الواقعية وأهميتها كمرشد لصانع السياسة في الواقع العملي، مع اهتمامه المبكر بالبحث في الأسئلة الخاصة بالأفكار والتفاعلات الاجتماعية وتأثيراتها على العلاقات الدولية، وهي الثنائية التي تجلت في حياته ذاتها في المراحل التي مارس فيها العمل الأكاديمي وتلك التي مارس فيها العمل الحكومي في إدارتي كارتر وكلينتون (1, 2-Nye 2004).

ويفسر ذلك أيضاً الازدواجية التي تظهر في كتابات ناي حول المفهوم: فهو يلفت الانتباه بإيجاز في كتاباته وبشكل ضمني أحياناً إلى الطابع المعقد لمفهوم القوة الناعمة، إلا أنه أكثر حرصاً على تقديم مؤشرات واضحة وبسيطة نسبياً عند عرض الحالات التطبيقية للمفهوم، مع بلوغ التبسيط حداً يجعل هذه المؤشرات لا تراعي الطابع المركب الواضح لديه نظرياً. ورغم مساهمة هذا الطابع التبسيطي فيما يفخر به ناي في مقدمة كتاباته من انتشار المفهوم ورواجه بين دوائر السياسيين والصحفيين والمحليلين جنباً إلى جنب مع الأكاديميين، فإن الطابع التبسيطي ذاته ولد انتقادات أكاديمية متعددة بافتقار المفهوم للعمق التحليلي، أو الإشارة في كثير من الأحيان إلى ضرورة قراءة ما بين السطور للوصول إلى مثل هذا العمق (101-Mattern 2007,99).

كما أدى الطابع التبسيطي للمفهوم وانتشاره إلى تعدد تعريفات المفهوم واستخداماته إلى حد التناقض في بعض الأحيان، وهو ما تصدى له ناي من خلال كتاباته وخطاباته الغزيرة والمستمرة، معتبرا نفسه المرجعية الأساسية—إن لم تكن الوحيدة—في مراجعة تعريفات المفهوم وتعيين أبعاده وحدوده وما يدخل في نطاقه وما يخرج عنه، وتصويب التعريفات الخاطئة للمفهوم¹.

وإذا كان هذا الدور المركزي لـ ناي يثير التساؤلات حول حدود سلطة المفكر على المفهوم، فإن هذه المركزية تسهل بدرجة أو أخرى مهمة مراجعة المفهوم في إطار التركيز على تعريف (أو تعريفات) ناي له، وهو ما ستسعى هذه الورقة للقيام به من خلال قسمين، يستلهمان جزئيا بعض عناصر بناء المفاهيم، حيث يتناول الأول بليجاز تعريف ناي للقوة الناعمة ومصادرها، وأهم الانتقادات الموجهة لهذا التعريف. ثم يعرض القسم الثاني بعض الإشكاليات والانتقادات الإضافية التي تثيرها محاولة تطبيق المفهوم في السياق الشرق أوسطي على الرغم من تحول المنطقة إلى إحدى الساحات الأساسية لكتابات ناي وآخرين بخصوص توظيف المفهوم. ويتضمن القسم الثاني كذلك تقديم مقترحات لتقويم كيفية توظيف مفهوم القوة الناعمة—سواء في السياق الشرق الأوسطي أم بوجه عام—انطلاقا من الوعي بالانتقادات وبالإشكاليات المثارة سالفا ودالاتها، وبالاستفادة من معالجات ناي وغيره الصريحة والضمنية لبعضها. وأخيرا تعرض الخاتمة خلاصة الورقة، وبعض مقترحات استكمال البحث في المفهوم من زوايا أخرى.

القسم الأول : مفهوم القوة الناعمة عند ناي وانتقاداته

يقضي تحليل مفهوم القوة الناعمة التعرض بليجاز لظروف وضع ناي وتطويره لهذا المفهوم وتحديده لأبعاده وأهميته، ثم أهم الانتقادات والجدالات التي أثارها هذا التعريف للمفهوم كما يلي:

أولا : مفهوم القوة الناعمة عند ناي

بالإضافة إلى تأثير ناي بثنائية ضرورة الاهتمام بالأبعاد الفكرية الثقافية مع تقديمها بشكل بسيط قابل للتوظيف الواقعي، فإن تقديمه للمفهوم جاء امتدادا لاهتماماته الأكاديمية والنظرية بدراسة تغير القوة وصورها في العلاقات الدولية وتطور أدوار الفاعلين من غير الدولة، فضلا عن اهتماماته بتطور مكانة الولايات المتحدة الأمريكية والسياسات التي ينبغي عليها اتباعها بما يتناسب مع تطورات الواقع العالمي وعلى نحو يتفق مع هذه المكانة ويعززها.

وقد تجلت هذه الاهتمامات في كتابات ناي (مع روبرت كيوهين) في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين حول تصاعد أهمية العوامل الاقتصادية في العلاقات الدولية في إطار تزايد

١ ظهر هذا التصور لدور المرجعية بشكل مبالغ فيه في بعض الأحيان، مثل مقال ناي المعنون "فكر ثنائية: القوة الناعمة"، الذي أخذ شكل عبارات حول مضمون القوة الناعمة وخصائصها، يبدأ ناي بتقييمه لكل منها بحكمه عليها بالصواب أو الخطأ فيما يشبه تقويم مصححي الأوراق الامتحانية! (Nye,2006). وتثير هذه الممارسات دلالات ملفنة لاسيما في مفهوم يفترض وفقا للبعض أنه يتيح درجة أكبر من التعاون والانفتاح والتسامح، كما أن هذه المركزية مثيرة للجدل بالنظر إلى قدم الظاهرة أو الظواهر التي يعبر عنها، ووجود العديد من المفاهيم المتداخلة معه إلى حد كبير وغالبيتها سابق عليه.

الاعتماد المتبادل وشبكاته في مختلف المجالات لاسيما الاقتصادية منها، وبيان ارتباط ذلك بتصاعد تأثيرات وأدوار الفاعلين من غير الدول. ومثل مفهوم القوة الناعمة امتدادا بشكل أو آخر لذات أجندة الاهتمامات مع مراجعتها استجابة لتغير الواقع والتنظيرات بشأنه. فقد طرح ناي مفهوم القوة الناعمة عام 1990 في إطار الجدل حول مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية، وفي سياق الرد على معسكر المؤكدين على اتجاه القوة الأمريكية للترجع، وفي مقدمتهم المؤرخ بول كينيدي، بالإضافة إلى الكتابات الأخرى التي أبرزت ظهور منافسين اقتصاديين جدد للولايات المتحدة، وأن المرحلة القادمة للصراع بعد نهاية الحرب الباردة ستكون جيواقتصادية أكثر منها جيوسياسية. وتمثل رد ناي في مقاله المعنون "القوة الناعمة" -والذي نشر بالتزامن مع كتابه "قدر القيادة أو ملزمة بالقيادة Bound to Lead"- ثم في كتاباته اللاحقة المتعددة عن مفهوم القوة الناعمة، حيث خالف ناي توقعات تراجع تفوق القدرات الأمريكية ودورها القيادي بإبراز تمتع الولايات المتحدة بتفوق غير مسبوق تاريخيا في العناصر غير المادية للقوة، ممثلة في جاذبية ثقافتها وقيمها وسياساتها، بما يعزز من شرعية قيادتها للنظام العالمي، وذلك جنبا إلى جنب مع تفوق قدراتها الاقتصادية والعسكرية (Nye, 2004, 1-8).

لكن ما الذي يقصده ناي بالقوة الناعمة تحديدا؟ يميز ناي بين القوة الناعمة وغيرها من أشكال القوة بالتركيز على طريقة ممارسة القوة تجاه الآخرين : فالقوة الناعمة هي القدرة على تحقيق النواتج المطلوبة بالاعتماد على "جاذبية Attractiveness" الدولة المستمدة من ثقافتها، ومبادئها وقيمها، وسياساتها، بما ينشئ صورة ذهنية إيجابية عن الدولة المعنية على نحو يخلق تعاطفا معها ومع سياساتها وأهدافها. أي القدرة على ممارسة النفوذ عبر أدوات غير مادية، سواء عن طريق الاستمالة بالإقناع (الاستمالة بالحجة بتأكيد وجود مصالح مشتركة أو اعتمادا على مصداقية الفاعل) أو الجاذبية (بتوظيف موارد القوة وسلوكيات القوة التي تتمتع بالجاذبية، بما يجعل الفاعل يمارس التأثير أو القيادة من خلال تقديم المثل أو النموذج، أو من خلال التوصل إلى الفاعلين الآخرين بشعورهم بالانجذاب أو المحبة أو الواجب في علاقاتهم مع الفاعل، أو التوصل بالقيم والأهداف المشتركة). ويضيف ناي إلى الإقناع والجاذبية في بعض المواضع شكلا ثالثا لممارسة القوة الناعمة من خلال «القدرة على التلاعب بجدول أعمال الخيارات السياسية بطريقة تجعل الآخرين يعجزون عن التعبير عن بعض التفضيلات، لأنه يتم تأطيرها بحيث تبدو بعيدة عن الواقع تماما» (ناي، 2007، 27؛ Nye, 2008, 95).

فالقوة الناعمة هي قوة التعاون الطوعي Cooptive power، أي القدرة على تشكيل ما يريده الآخرون والتأثير عليهم نحو تحقيق أغراض الفاعل وأهدافه دون حدوث أي تهديد صريح (إكراه) أو مبادلة أو إثابة (تقديم حوافز)، من خلال التلاعب بجدول الأعمال أو الاستمالة. وتستند القوة الناعمة على موارد غير ملموسة لكن يمكن ملاحظتها، يحددها ناي في: "ثقافة الدولة أو الفاعل" أي العناصر الجاذبة في قيم المجتمع وممارساته العليا أو الخبوية كالأدب والفن والتعليم، أو الشعبية التي تركز على إمتاع الجماهير بالأفلام والمسلسلات وأنماط استهلاك الطعام والملابس والزي وغيرها، و"القيم السياسية للفاعل (عندما يطبقها بإخلاص في الداخل والخارج)، وسياسات الفاعل

الخارجية (عندما يراها الآخرون مشروعة وذات سلطة معنوية أخلاقية)“ (ناي 2007، 32). أي أن موارد القوة الناعمة ذات طبيعة ثقافية قيمة وسياسية بالأساس.

وتختلف القوة الناعمة بذلك عن القوة الأمرة التي تعمل على تغيير ما يفعله الآخرون (وليس بالضرورة ما يريدونه أو يفضلونه) من خلال الإرغام أو الإغراء المستندين غالباً إلى موارد مادية ملموسة عسكرية أو اقتصادية (وإن كان من الممكن توظيف موارد أقل مادية مثل الإغراء بدعم دبلوماسي أو سياسي أو التهديد والضغط بقطع العلاقات الدبلوماسية أو مثل هذا الدعم). ويشير ناي إلى أن ممارسة الفاعل للقوة عادة تقع على متصل بين أشكال التعاون الطوعي والقوة الأمرة، وتمزج بين أشكال الممارسات المختلفة. كما أن موارد أو مصادر القوة الصلبة قد تمثل في بعض الأحيان مصادر للقوة التعاونية أو الناعمة. فقد تتولد الجاذبية والاستمالة عن مصادر اقتصادية أو حتى عسكرية، كأن يعجب الآخرون بصورة الدولة كنموذج للنجاح الاقتصادي أو بدور الدولة في تقديم مساعدات التنمية ودعم أهدافها، أو الإعجاب بالدولة كنموذج للتفوق العسكري (أسطورة الدولة التي لا تقهر) أو كقوة توظف قدراتها العسكرية لأغراض إنسانية أو مشروعة (ناي 2007، 28-32).

ويخلص الشكل التالي (شكل 1) تمييز ناي بين القوة الناعمة والصلبة حسب أنماط السلوك والموارد المرجح استخدامها لتوليد كل من هذه الأنماط:

أنماط السلوك ومواردها

القوة الصلبة	القوة الناعمة	
الإغراء الإرغام	جاذبية وضع جدول أعمال	طيف أنماط السلوك
	تعاون طوعي	
القوة العقوبات	المؤسسات القيم الثقافة السياسات	أرجح الموارد المحتملة

ويضيف الجدول التالي (جدول 1) تفصيلات أكثر لتمييز ناي بين القوة الناعمة والقوة الصلبة (الاقتصادية والعسكرية) في الصورة المثالية، مع بيان السياسات الحكومية المعبرة عن كل من هذه القوى:

جدول (1): أنماط القوة الثلاثة

السياسات الحكومية	العملات والتدفقات الرئيسية	أنماط السلوك	
الدبلوماسية القسرية الحرب التحالف	القوة العسكرية العنف	الإرغام الردع الحماية	القوة العسكرية
المساعدة الرشاوي العقوبات	الرشاوي العقوبات	الإغواء الإرغام	القوة الاقتصادية
الدبلوماسية العامة الدبلوماسية الثنائية ومتعددة الأطراف	القيم الثقافة السياسات المؤسسات	الاجاذبية وضع جدول الأعمال	القوة الناعمة

المصدر: (ناي 2007، ص 70)

و يرى ناي أن أهمية القوة الناعمة ترتبط بأنها أقل تكلفة في تحقيق أهداف الدولة من القوة الصلبة، كما أنها تعد أكثر ملائمة في بعض المجالات المتصلة بالصراع حول القيم و الأفكار، خاصة في عصر المعلومات وثورة الاتصالات، الذي جعل التنافس السياسي الداخلي والخارجي يدور حول الجاذبية والمصادقية. هذا فضلا عن تلاوم القوة الناعمة بشكل أكبر مع التغيير في خريطة قضايا السياسة العالمية وفعاليتها. فعصر المعلومات يتطلب تجاوز الإدراك التقليدي للعلاقات الدولية وقضاياها وتوزيع القوة فيها ما بين المستوى العسكري التقليدي ومستوى القضايا الاقتصادية، إلى إدراك نشأة مستوى جديد هو المستوى العابر للقوميات، الذي يشكل الرقعة السفلية للمستويين الآخرين ويؤثر فيهما. ووفقا لناي، فإن النجاح في هذا المستوى وتحقيق النواتج المواتية يعتمد بالأساس على القوة الناعمة، لاسيما مع انتشار القوة فيه وتوزعها بين العديد من الفاعلين من الدول وغير الدول، بما يجعل سيطرة أي فاعل بمفرده على هذا المستوى مستحيلة. كما أن هذا التنوع في الفاعلين والانتساع في نطاق القضايا يصعب التحرك الانفرادي لتحقيق أهداف الدولة ويرفع تكاليف الاعتماد على آليات الإكراه أو الإثابة، بما يجعل البديل الأساسي متاح هو القوة الناعمة(ناي 2007، 23).

وإذا كان ناي قد قدم مفهوم القوة الناعمة في البداية مؤكدا على التفوق الأمريكي، فإنه طرحه لاحقا محذرا من خطورة فقدان هذا التفوق نتيجة نزعات الهيمنة والسعي لترسيخ الأحادية القطبية والتفكير الامبراطوري في الاستراتيجية الأمريكية. وقد اكتسب طرح ناي زخما إضافيا نتيجة التوجه الانفرادي للمحافظين الجدد الذي أخذ في التزايد بعد وصول بوش الابن للسلطة، وتجسد

بشكل لافت في حرب العراق، وأدى إلى آثار سلبية ملموسة على شعبية الولايات المتحدة ومصادقته في هذا الإطار تنز إيد أهمية القوة الناعمة لبناء هذه الصورة، باعتبارها الخيار الأكثر ملائمة والأقل تكلفة والأكثر فاعلية على المدى الطويل لتحقيق المصالح الأمريكية وتعزيز مكانتها من خلال تشكيل تفضيلات الآخرين (8, Nye 2004, 107; Nye, 2008).

ثانياً: جدالات المفهوم : الانتقادات والمعالجات والدلالات

أثار مفهوم القوة الناعمة كما قدمه ناي العديد من الجدالات والانتقادات. فابتداءً يرى البعض أن القوة الناعمة ليست قوة على الإطلاق أو أنها مستحيلة الرصد، فهي مجرد «نشر للقيم»، ولا تتم في إطار علاقة محددة للقوة تتضمن فاعلين محددين وأهداف واضحة وفقاً للمتعارف عليه في مجال السياسة الخارجية (198, 2006; Ichihara, 2007; Rothman, 199). وقد رد ناي على ذلك بإبرازه عدم اقتصار القوة الناعمة على نشر القيم وتحقيق الجاذبية فقط، بل تحقيق النواتج أيضاً وذلك في إطار ما يسميه القوة الناعمة المتحققة، وأهمية دور القيادة والاستراتيجية في ذلك.

كذلك يثور الجدل حول مدى جدة المفهوم والحاجة إليه. فالمفهوم يقوم على فكرة التمييز بين ثلاثة مصادر أساسية للقوة هي القوة العسكرية (أو العنف) والقوة الاقتصادية (أو الثروة) والقوة الفكرية (بمعنى الجاذبية أو المعرفة أو القوة على العقول أو قوة الإقناع)، وهي في حد ذاتها فكرة قديمة متكررة في العديد من الكتابات السابقة على إسهام ناي (توفر 1995، 28-40؛ Knutsen, 2007, 5). بالإضافة إلى ذلك فإن عدم جدة المفهوم تنبع من ارتباطه وتداخله مع مفاهيم أخرى، تعبر بدورها عن ظواهر قديمة، مثل الحرب النفسية والدعاية والدبلوماسية والاسترضاء والمثالية والأدوات الرمزية في السياسة الخارجية والغزو الثقافي وغيرها.

لكن تظل هناك سمات مميزة أضفت الجاذبية على مفهوم ناي للقوة الناعمة، وفي مقدمتها الخفاء النسبي لأبعاد ممارسة القوة فيه إلى حد تشكيك البعض في حقيقة كونه قوة بالفعل، بالإضافة إلى خفاء أبعاده القيمة السلبية، حتى أن بعض التحليلات تذهب إلى انتقاده بسبب حملاته القيمة الأخلاقية الإيجابية ذات الطابع المثالي. يضاف إلى ذلك نجاح ناي في صياغة المفهوم وتقديمه على نحو جذاب وعملي وقابل للقياس والتطبيق للممارسين وليس فقط الأكاديميين. فهو يطرح المفهوم كبرنامج للحركة بدرجة مساوية – إن لم تفق – تقديمه كمفهوم تحليلي (101, 2007; Mattern, 102).

والواقع أن ثمة انتقادات تطال كل من هذه السمات المميزة، وتشكل المحاور الأساسية لجانب كبير من الجدل حول المفهوم، كما يلي:

مشكلات الرصد والقياس وصعوبة توظيف المفهوم كإطار تحليلي

يشكك البعض في طبيعة التأثيرات الناعمة كقوة وإمكانية قياسها انطلاقاً من معادلة تعريف القوة بأنها تساوي قدرة الفاعل (أ) في دفع (ب) للقيام بالتصرف (س) – احتمال قيام (ب) بالتصرف

(س) بغض النظر عما فعله (أ). وبالنظر إلى أن القوة الناعمة تقوم على جعل الآخرين يريدون ما يريده الفاعل الممارس للقوة، فإن محصلة المعادلة السابقة ستساوي صفراً بالضرورة! (عبدالسلام 2002، 19-20؛ ناي 2007، 20). ويعالج Lukes هذه الإشكالية بتوظيف مفهوم القوة غير النشطة Inactive power الذي يبين عدم ضرورة تجسد القوة في أنشطة واضحة، حيث قد يكون العزوف أو الامتناع عن السلوك أو التدخل مظهراً للقوة. كما قد تتأثر أطراف لم يستهدفها الفاعل بقدراته أو ممارسته للقوة تجاه أطراف أخرى، وهو ما يعد مظهراً لنجاح قوة الفاعل وجزءاً من آثارها. ويمد لو كس تحليله ليؤكد أنحد أعلى أشكال القوة هو القدرة على تحقيق النواتج المطلوبة دون الاضطرار للقيام بأي نشاط بالاستفادة من أن توجهات الفاعلين الآخرين وأنماط التفاعلات الاجتماعية تدفع نحو تحقيق أهداف الفاعل (Lukes 2007، 85-86). إلا أن هذه المعالجة تثير مشكلة أكبر بافتراضها الطابع السلبي للقوة الناعمة، بما يصعب قياسها ويتجاهل جهود بناء هذه القوة الناعمة. ويمكن طرح معالجة أخرى تراعي السياق الزمني الممتد لممارسة القوة الناعمة بالمقارنة بين التصرف المتوقع للطرف ب وتفضيلاته قبل وبعد تعرضه لتأثيرات موارد القوة الناعمة وأدواتها، وهي مسألة صعبة لكنها ليست مستحيلة، وتظل أكثر سهولة من دراسة اللافاعل في القوة غير النشطة!

تبقى إحدى الإشكاليات الأساسية التي يواجهها المفهوم هي تعدد تعريفاته الاسمية وما تثيره من أبعاد شديدة التنوع والانتساع والتناقض أحياناً، وهو ما يتجلى حتى في حال الاختصار على كتابات ناي وحده. وقد انعكست هذه الإشكالية على المؤشرات المطروحة لقياس المفهوم. فهذه المؤشرات لا يقدمها ناي تفصيلاً بشكل صريح وإنما تشتمل ضمنياً من خلال الأمثلة والتطبيقات التي يوردها. وتتسم هذه القائمة "المشتقة" من المؤشرات والمقاييس بالتنوع والتعدد الشديد مع عدم شمولها في الوقت ذاته لأبعاد المفهوم، وتداخلها مع مؤشرات قياس عناصر القوة الأخرى، بحيث يمكن اعتبارها غير جامعة وغير مانعة وغير محددة في الآن ذاته، بالإضافة إلى عدم وضوح كيفية تجميع هذه المؤشرات، والأوزان النسبية لكل منها، وهو ما يؤدي إلى زيادة الصعوبات والأخطاء واحتمالات التحيز في قياس القوة الناعمة (Fan 2008، 147-153).

ورغم أن ناي ينتقد "مغالطة الوسيلة Vehicle fallacy" أو التركيز على الموارد والقدرات في تعريفات القوة بالمؤشرات العسكرية والاقتصادية، إلا أن المؤشرات التي يطرحها للقوة الناعمة تقع في ذات المغالطة بتركيزها على مجموعة الموارد التي تعزز جاذبية الدولة وبعض مؤشرات هذه الجاذبية (Lukes 2007، 95-96). ويعي ناي هذه الإشكالية بتأكيد على أن مؤشرات الموارد والجاذبية إنما تقيس مخزون القوة الناعمة وليس القوة الناعمة المتحققة أو الفعلية، إلا أن الطابع الموجز لتقديم هذا التحفظ وسط إغراق من مؤشرات الموارد يجعل الكثير من الأعمال التي توظف مفهوم ناي للقوة الناعمة تتبنى مؤشرات تفوق وجاذبية الثقافة والقيم والسياسات باعتبارها هي ذاتها القوة الناعمة، وهي مشكلة يعترف بها ناي نفسه جزئياً دون بيان مسؤوليته عنها (ناي 2007، 33). وسيتم العودة لاحقاً لإشكاليات مؤشرات المفهوم وقياسه وبعض معالجات حلها لدى التعرض لتجليات حضور هذه الإشكاليات في السياق الشرق أوسط.

2-جدالات حول الأبعاد القيمية المعيارية للمفهوم

أ-المفاضلة المعيارية بين القوة الناعمة والصلبة

رغم تأكيد ناي على تقديمه للمفهوم كمفهوم وصفي Descriptive وعدم تعمده تضمينه قيما مثالية أو أخلاقية مقارنة بالقوة الصلبة لاسيما فيما يتعلق بالدوافع أو آثار الاستخدام، إلا انه يشارك الآخرين اعتقادهم بأن القوة الناعمة تتسم بطابع أكثر أخلاقية في وسائلها مقارنة بقوة الإكراه وما تتضمنه من إيذاء مادي (Nye 2007,169-170). ويرى آخرون أن القوة الناعمة تتسم بطابع معياري إيجابي بالنظر إلى أنها تمثل كايها أساسيا لـ«لعنة القوة Power curse» . فمراعاة القوة الناعمة وكيفية رؤية الآخرين للفاعل، تساعد في عدم استحواذ الرغبة في زيادة القوة الصلبة على الفاعل، على نحو يؤدي فعليا إلى إضعافه وابتعاده عن تحقيق النواتج المرغوبة وتهديد مصالحه الأساسية (Kearn 2010,275-282; Gallaroti 2010).

إلا أن هذه المفاضلة بين مفهوم القوة الناعمة والقوة الصلبة عرضة للجدل بدورها. فعلم النفس السياسي يشير إلى تصور آخر يعكس «عقدة القوة الناعمة». فقلق القادة من أن ينظر إلى شخصياتهم وسياسات دولهم على أنها رخوة Soft والتخوف من الشك في قوة تصميمهم-حتى لو كان ينظر إليهم في الواقع باعتبارهم أشداء قادرين على التهديد- هي عوامل إدراكية ونفسية قد تدفع إلى تبني سياسات عدائية أو تبرير المناداة باستخدام القوة الصلبة أو استخدامها فعلا (هيرمان 2010 ، 523-524).

فالقوة الناعمة قد تمثل مدخلا لاستدعاء القوة الصلبة في ظروف معينة. ويمكن المحاجاة بوجود مفارقة كامنة في مفهوم القوة الناعمة وعلاقته بالقوة الصلبة عند ناي، وهي مفارقة نابعة بالأساس من نشأة المفهوم في السياق الأمريكي وأزمة الحضارة الغربية بشكل عام. فثمة مفارقة داخلية بين مفهوم قوامه ضرورة عدم الوقوع في إسهار التركيز على الأبعاد المادية –العسكرية والاقتصادية – للقوة والاهتمام بالأبعاد والمصادر غير المادية الفكرية والثقافية من جهة، وطبيعة هذه الأفكار والثقافة التي تتسم بتغليب الأبعاد والمعايير المادية من جهة ثانية. ويظهر جانب من هذا النزوع المادي ضمنا في منطق الترويج للقوة الناعمة ذاتها عند ناي –وكذلك قوة المعرفة عند توفلر– حيث التركيز على التأثيرات الإيجابية لهذه القوة وضرورتها كعزز أو مضاعف للقوة المادية (القوة العسكرية والاقتصادية عند ناي وقوة العنف والثروة بتعبير توفلر). ولا يمكن الخروج من هذه الدائرة المفرغة، بحيث يكتسب مفهوم القوة الناعمة جوهرها حقيقيا مستقلا، إلا إذا تم التخلي عن مركزية النموذج الأمريكي/ الغربي من جهة، ومراعاة ضرورات معالجة أزمة النموذج الحضاري الغربي من جهة ثانية(أوغلو 2006، 42-54).

ب- القيم الأخلاقية الكامنة في مفهوم القوة الناعمة

الواقع أن جزءا كبيرا من الجدل حول القيم المتضمنة في مفهوم القوة الناعمة ذاته ينبع من تعدد تعريفات ناي نفسه للمفهوم وتناقضها أحيانا. فمن ناحية، يصف ناي القوة الناعمة بأنها قوة تعاونية وغير إكراهية، ولا تقوم على الدعاية السياسية الفجة المستندة للإرسال دون الإنصات للآخرين بل توازن بين الإرسال/التكلم والاستقبال/الاستماع من ناحية أخرى، بما يجعلها مؤسسة على سعي الفاعل لتجاوز الظهور بصورة المقتصر على تعريفات المصالح الذاتية الضيقة نحو صورة الفاعل الأكثر انفتاحا على المصالح المشتركة، وهي جميعا صفات إيجابية. لكن ناي يتحدث في الوقت نفسه- وإن كان بدرجة أقل من التواتر- عن قيام هذه القوة على التلاعب بجداول الأعمال لمنع الآخرين من التعبير عن تفضيلاتهم، وبناء واستغلال المؤسسات الأكثر اتساقا مع قيم الفاعل ومصالحه لإضفاء مشروعية على هذه المصالح، واستغلال عدم تماثل علاقات الاعتماد المتبادل وتباينها في مجالات الانكشاف Vulnerability ودرجاته لتوجيه الأطراف الأكثر انكشافا عبر الإيحاء بالتأثير المحوري لقضايا معينة على استمرار علاقات الاعتماد. كما أن تحليل كتابات ناي- على نحو ما سيبين لاحقا- يظهر تأكيده على أن القوة الناعمة لا تتضمن تغيير الفاعل لمصالحه وأهدافه الأساسية بقدر ما تنصرف إلى تكتيكات ووسائل تحقيق هذه الأهداف والمصالح وجعلها أقل تكلفة وعرضة للممانعة، وتحقيق درجة أكثر كفاءة وأطول استمرارا وأوسع مدى من التأثير في الآخرين دون استثارة معارضتهم، مع تشبيه القوة الناعمة وأثارها بعلاقة الأب بأطفاله باعتبارها تشبه الآثار التي يجنيها الأب من تعليم وتنشئة أبنائه على القيم التي توجه تفكيرهم وسلوكهم تلقائيا في المسارات التي يرغبها الأب مستقبلا بدلا من الاضطرار للاستخدام المستمر لآليات الثواب والعقاب (Nye 1990, 158؛ ناي 2007، 27 و31-32).

٣٠

جميع هذه الخصائص والتشبيهات والأبعاد للقوة الناعمة تثير تقييمات سلبية نوعا للمفهوم بالنظر إلى ما تثيره من سمات البراجماتية واللاأخلاقية، وافترض علاقات غير متوازنة واستغلالية، فضلا عن نزعة استعلائية تستدعي في الواقع صورة المستعمر ورسالة الرجل الأبيض أو القائد الممارس للقوة الناعمة في هذه الحالة في مواجهة صورة الأتباع أو المستهدفين بالتأثير كقصر أو غير كاملي الأهلية أو في صورة المستعمرة التابعة أو المتكلمة أو الآخر الضعيف أو المنحل، وهي جميعا صور لا تتسم بالجاذبية في إطار العلاقات بين الدول بطبيعة الحال (هيرمان 2010، 498-499).

وحتى في حالة عدم إيراد ناي مثل هذه الخصائص والتشبيهات، فإن المضامين السلبية للمفهوم تظل قائمة بالنظر إلى طبيعته القائمة على تشكيل العقول والإرادات والتفضيلات. فمثل هذا التشكيل كثيرا ما يتم في الواقع العملي باستخدام آليات تنطوي على أنواع مختلفة من الإكراه، الذي قد لا يأخذ بالضرورة الشكل المادي، وإنما قد يظهر ضمنا في تبني الفاعل الأقوى خطابا يهدد بتشويه هوية الطرف الآخر حال عدم التوافق معه مثل خطاب بوش «من ليس معنا فهو ضدنا» فيما يعرف بـ «الإكراه البلاغي» Rhetorical coercion أو «الإيقاع المنطقي» Discursive (Lukes 2007, 107-entrapment). وبالمثل يرى Lukes أن القوة الناعمة لناي يمكن

أن تقوم على اكتساب الجاذبية والإقناع في إطار من حرية الوعي وتعزيزها، كما يمكن تغيير التفضيلات من خلال التلقين العقيدي Indocination وهو نمط يقمع حرية الأفراد ويسلبهم وعيهم وقدراتهم على الحكم (97-Lukes 2007,94).

مفهوم القوة الناعمة في أفضل صورته إذن من الناحية القيمة والاخلاقية- يقترب في أدواته وأسسها من مفهوم الدعوة والقوة. أما أسوأ صور القوة الناعمة فتقترب من التسميم السياسي حيث «عملية زرع قيم دخيلة في نظام القيم السائدة في المجتمع السياسي ثم تضخيم تلك القيم تدريجياً لترتفع إلى مستوى القيمة العليا بما يعنيه ذلك من إضعاف لتلك القيمة العليا التاريخية وإحالتها إلى مستوى القيم الفرعية والتابعة» (ربيع 1983، 81-82)، وبما يخلق حالة من التناقض في المفاهيم والتشتت في الآراء، وعدم وضوح الرؤية الذاتية لدى المستهدفين بالقوة الناعمة، بحيث لا يريدون فقط ما يريده الفاعل الممارس لهذه القوة، وإنما لا توجد غير إرادة هذا الآخر. ولا يكفي لتفنيده هذه الصورة الاستشهاد بما يشير إليه ناي من أن القوة الناعمة ليست مباراة صفرية وأنها تفتح مجالات للتعاون، إذ أن الأمثلة التي يقدمها هي للتعاون في ممارسة القوة الناعمة بين أصحاب القيم والمصالح المشتركة في مواجهة آخرين، فيما يمكن أن يقوم على نموذج أشبه بالحرس البريتوري Praetorian Guard حيث التعاون بين نخبة الحرس والإكراه في مواجهة المجتمع المستهدف (السيد 2006، 35).

٣١

ويرى الباحث أن مشكلة ناي لا تكمن في فشله في إدراك التمييز بين أشكال ممارسة القوة الناعمة، وعجزه عن تحديد معايير عالمية موضوعية لضبط مسارها على نحو ما يذهب Lukes و Mattern بما يجعل المفهوم مفتوحاً لاحتمالات التأويل الإيجابي والسلبي، وإنما تكمن أحد المصادر الأساسية للمشكلة في وجود جانب رئيس مسكوت عنه لمفهوم القوة الناعمة عند ناي، وهو الوجه الداخلي أو الدفاعي لهذه القوة. فبينما ركز ناي على الوجه الخارجي للقوة الناعمة (بمعنى القدرة على التحكم في سلوك الآخرين وتوجيهه بمختلف الأليات) فإنه سكت عن الوجه الداخلي للقوة. ويقصد بالأخير امتلاك الفاعل القدرة على الفعل أو التصرف، وهو ما يعني الاستقلال Autonomy في مواجهة الآخرين، والقدرة على مقاومة الخضوع لقوتهم أو محاولاتهم للتأثير. فالدولة قوية في حدود مناعتها ضد مساعي التأثير أو الإكراه الخارجية التي يحاول الآخرون ممارستها تدخلاً في صياغة سياساتها أو تنفيذها (Griffiths et al. 2008,258). أي أن جزءاً أساسياً من قوة الفاعل الناعم هي حصانته ضد التأثير بالقوة الناعمة للفاعلين الآخرين.

بناء على ماسبق، يمكن القول بأن استدعاء ناي للأبعاد الفكرية والثقافية في تحليل السياسة الخارجية يتسم بطابع خاص يمزج بين التأكيد على محورية دورها وتأثيراتها باعتبارها مؤهلاً للحياة وأساساً لتقييم المصالح من جهة (وهو ما يظهر لدى التركيز على أبعاد مفهوم القوة الناعمة من منظور الأطراف المستهدفة بالتأثير)، وبين توظيف هذه الأبعاد الفكرية كمجرد أداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية من جهة ثانية (وهو ما يظهر لدى التركيز على أبعاد مفهوم القوة الناعمة

من منظور الفاعل الممارس للتأثير²، بحيث لا يمتد تأثير توظيف هذه الأبعاد الفكرية إلى إحداث تغير في هوية الفاعل الممارس للقوة الناعمة. فالتغير الجوهري في الهوية والثقافة ومنظومة القيم ينصرف للخاضع للقوة الناعمة، بينما لا يتجاوز الأمر تغيرا في تكتيكات استخدام القوة، دون تغير الهوية أو تعريف المصالح الجوهرية لدى ممارس القوة الناعمة. كما أن معايير تقييم القوة الناعمة عند ناي تظل معايير عقلانية قائمة على حساب التكاليف والعوائد المادية بشكل أساسي. فالقوة الناعمة أساسية لأنها تعزز القوة المادية وتحافظ عليها وتقلل تكاليف استعمالها، ولا تقدم القوة الناعمة لممارستها ترتيبا مختلفا للتفضيلات عن ذلك الذي تقترحه المداخل العقلانية الرشيدة³.

وعلى الرغم من صعوبة حسم مثل هذه الجدالات والنقاشات بخصوص الأبعاد القيمة لمفهوم القوة الناعمة، إلا أن الوعي بها يكتسب أهمية خاصة في معالجة توظيف المفهوم في السياق الشرق أوسطي على نحو ما سيلبي توضيحه في القسم الثاني.

القسم الثاني: توظيف القوة الناعمة في الشرق الأوسط: الإشكاليات ومقترحات المعالجة والتقييم

مع الوعي بالتحفظات الواردة على مفهوم الشرق الأوسط وحمولاته القيمة⁴، فإن استخدام المفهوم في هذه الورقة يأتي انطلاقا من التعامل معه كأحد المفاهيم الأكثر شيوعا في التعبير عن نطاق جغرافي يشمل الدول العربية وتركيا وإيران وإسرائيل، بالإضافة إلى تواتر استخدام هذا المفهوم في الخطابات السياسية والتحليلية التي تستخدم مفهوم القوة الناعمة.

ويمكن عرض التحديات والصعوبات التي تواجه تطبيق مفهوم القوة الناعمة في منطقة الشرق الأوسط، من خلال البدء باستعراض تحليل ناي لها، ثم بيان دلالات هذا التحليل وما يثيره من إشكاليات أوسع بحاجة إلى المعالجة وذلك على النحو التالي:

٢ للمزيد من التفاصيل عن الصور المختلفة لاستدعاء الأبعاد الثقافية في العلاقات الدولية، انظر: (غانم 2007، 108-115). ويلفت النظر أن مفهوم القوة الناعمة يكاد يؤثر جميع المستويات والأشكال المختلفة لاستدعاء الحضاري الثقافي في السياسات العالمية التي توردها أماني غانم نقلا عن الدكتوراة نادية مصطفى، وتشمل "تأثير الأبعاد المتصلة باختلاف الثقافة والحضارة على اختلاف الرؤى والقيم وقواعد السلوك والأخلاق، وعلى اختلاف الرؤية للعالم ومعايير التقويم ودوافع السلوك وأسس الهوية. وهي ذات تأثير على المستويات التالية: أسسا جديدة لتقسيم العالم [بين ممارسين للقوة الناعمة وأعدائهم ووكلائهم ومناقسيهم وجمهور مستهدف]، ومحركا للتفاعلات الدولية ومحددا لمنظمتها وحالة النظام الدولي [القوة الناعمة كعنصر أساسي في هيكل القوة بأبعاده ومجالاته العسكرية والاقتصادية والعبارة للقوميات]، وأداة من أدوات السياسة وموضوعا من موضوعاتها، ومحددا لخطاب النخب والقاعدة، وأخيرا عنصرا تفسيريا أو تبريريا للتحالفات ومكونا للقوة" (مقتبس في: غانم، 113 نقلا من: نادية مصطفى، 2004). "تحديات العولمة والأبعاد الثقافية الحضارية والقيمة: رؤية إسلامية"، في: مجموعة مؤلفين، مستقبل الإسلام. دمشق: دار الفكر، 219-220). وتأتي إثارة هذه الأبعاد في إطار التمييز والفصل والطابع غير المتكافئ للعلاقة بين ممارس أو ممارسي القوة الناعمة والمستهدفين بها، كما هو مبين في المتن.

٣ يمكن اعتبار مفهوم ناي للقوة الناعمة بهذا المعنى يقدم معالجة خاصة للجدال بين المدرسة العقلانية في تقدير مصالح السياسة الخارجية، ومدرسة الرؤى أو المنظورات التي تبرز تأثير العوامل النفسية والاجتماعية التي تشكل المنظورات في تقييد الخيارات المتاحة للفاعل وديناميات الاختيار نفسها (الإطلاع على الأبعاد الأساسية لهذا الجدل، انظر: (172-Monroe, 2001, 151).

٤ ترتبط هذه التحفظات بتاريخ وضع المفهوم وتوظيفه من قبل القوى الكبرى غير المنتمية للإقليم، وتحيز المفهوم لتطبيع تضمين إسرائيل كجزء من سياق أوسع، مع تجاهل للصعوبات المحيطة بذلك. ويظهر جانب من ذلك مثلا من خلال مفهوم القوة الناعمة، إذا يصعب تصور إمكانية أن تؤدي سياسة واحدة إلى بناء الجاذبية الإقليمية ككل على ضوء العلاقة العكسية بين بناء الجاذبية لدى غالبية فاعلي المنطقة من جهة وبناء مثل هذه الجاذبية في إسرائيل من جهة ثانية. لكن يظل انتشار استخدام مفهوم الشرق الأوسط في حد ذاته تجسيدا لأحد أبعاد ممارسة فعالة للقوة الناعمة الغربية بمعنى أقرب للتسميم السياسي.

أولا: ناي وخصوصية السياق الشرق أوسطي

يخصص ناي في كتابه «القوة الناعمة»-في الفصل الرابع المتعلق بكيفية التوظيف الفعال للقوة الناعمة-جزءا مستقلا لمناقشة بعض جوانب خصوصية السياق الشرق أوسطي تحت عنوان «الحالة الخاصة للشرق الأوسط»(ناي 2007، 175-182). ويبدأ ناي بتوضيح دواعي هذا التخصيص بالنظر إلى أن الشرق الأوسط يشكل تحديا خاصا لقوة اميركا الناعمة ودبلوماسيتها العامة، باعتباره أولا مصدرا لتهديد المصالح الأمريكية «كموطن الإرهابيين الذين هاجموا الولايات المتحدة في 11 سبتمبر» وبالنظر ثانيا إلى الصعوبات والتحديات التي تواجه القوة الناعمة الأمريكية في المنطقة(ناي، 175).

وتشمل هذه الصعوبات مزيجا من عوامل ناجمة عن أزمات التحديث والمشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمنطقة، مع فيض المنطقة بالاتصالات الحديثة المعادية في غالبية مضمونها للولايات المتحدة، وعدم تجانس مجتمعات المنطقة وتأثيرات العامل النفطي والفوارق الثقافية الكبيرة بين دول المنطقة والولايات المتحدة كعوامل معرقة لنجاح جهود الولايات المتحدة لنشر القيم الديمقراطية. وهناك عوامل أخرى مرتبطة بالسياسات الأمريكية وإخفاقاتها في تحسين الصورة الأمريكية، نتيجة فقدان الولايات المتحدة مصداقيتها كراعية لحقوق الإنسان بسبب تأييد نظم سلطوية تحقيا للاستقرار وحماية المصالح الأمريكية الاستراتيجية خلال الحرب الباردة. ورغم التغير الإيجابي في عهد بوش نحو إعلاء قيم الديمقراطية (وفقا لتقييم ناي) إلا أن نشر الديمقراطية بالقوة في سياق غير ملائم أدى للإخفاق وتآكل القوة الناعمة الأمريكية. هذا فضلا عن محدودية الإنفاق على برامج الدبلوماسية العامة الموجهة للمنطقة، والعجز عن خلق طبقة قوية من الوكلاء المحليين من العناصر والنخب المعتدلة وتنمية هذه الطبقة من خلال برامج التبادل الطلابي والثقافي وغيرها)، بالإضافة إلى دور وتأثيرات الفاعلين المعاديين للولايات المتحدة في إضعاف جاذبية أمريكا من خلال الترويج لصور سلبية عنها، وتعزيز قوتهم الناعمة في المقابل.

ويقترح ناي مجموعة من التوصيات أو أجندة عمل لتعزيز القوة الناعمة الأمريكية في الشرق الأوسط، تشمل عدم تبني سياسات تساعد على نمو القوة الناعمة للإرهابيين والمتشددین الإسلاميين، لأن ذلك يؤثر ذلك بالسلب على قوة أمريكا الناعمة، وتجنب تصوير الحرب على الإرهاب كحرب بين الحضارات، وتأكيد طبيعتها كـ”حرب أهلية بين المعتدلين والمتشددین ضمن الحضارة الإسلامية، لذلك فإن قوة الإسلاميين الناعمة هي ظاهرة مقلقة وإنذار للأمريكيين وغيرهم بأن يجدوا طرقا أفضل لعرض قوة ناعمة لتقوية المعتدلين“ (ناي 146-147). ويستكمل المؤلف التأكيد على ضرورة اهتمام أمريكا بـ”المعتدلين“ وتشجيعهم وزيادة عددهم، من خلال المبادلات الثقافية والاجتماعية وتنمية المجتمع المدني في المنطقة، وتعزيز أنشطة الفاعلين غير الرسميين الأمريكيين (من جامعات وشركات ومراكز أبحاث ومنظمات ومجتمع مدني وغيرها) في إطار ”استراتيجية بعيدة الأمد“ تستهدف تعزيز قوة أمريكا الناعمة من خلال ”وكلاء محليين“ حيث ”إن أكثر الناطقين

باسم أميركا فاعلية وتأثيرًا ليسوا هم الأميركيين، بل وكلاؤهم المحليون من أهل البلاد الأصليين الذين يفهمون فضائل أميركا وعيوبها كذلك“ (ناي 2007، ص 181).

ويختتم ناي حديثه عن خصوصية الشرق الأوسط بإعادة التأكيد على أن ”أيا من هذه الأشياء [التوصيات] لن يكون مؤثرا إلا إذا كان أسلوب السياسات الأمريكية ومادتها يتماشيان بصورة متجانسة مع الرسالة الديمقراطية الأوسع“ (ناي 182). إلا أن تعريف ناي في مواضع لاحقة للتغيير المطلوب في ”أسلوب السياسات الأمريكية ومادتها“، يحد فعليا من دلالات ما يقصده ونطاق هذا التغيير، إذ يجعله لا يمتد إلى ”المصالح الأمريكية الأساسية“ وإنما فقط تكتيكات تحقيقها، إذ يقول ناي في خاتمة كتابه:

«إن المجال الذي تستطيع فيه الحكومة أن تفعل أكبر شيء في المدى القريب لاستعادة الخسائر الأمريكية الأخيرة في القوة الناعمة هو تعديل أسلوب السياسة الخارجية ومادتها. ومن الواضح أن هناك أوقاتا تخدم فيه السياسات الأمريكية مصالح أمريكية أساسية لا يمكن تغييرها ولا ينبغي تغييرها. ولكن التكتيكات كثيرا ما يمكن تغييرها دون التخلي عن المصالح الأساسية» (ناي 2007، 210).

وبالنظر إلى غموض تعبير ”المصالح الأساسية“ كتعبير مطاط يمكن لأي طرف توظيفه، فإن التغيير الذي يقصده ناي في غالبية الحالات لا يتجاوز تغييرا في الأدوات وشكل ممارسة السياسة الخارجية الأمريكية أكثر منه تغييرا في الجوهر الحقيقي لهذه السياسة ودوافعها والمصالح المحركة لها.

وبغض النظر عما قد يرد على تناول ناي لخصوصية المنطقة من تحفظات (أبسطها دلالات ترتيبه للصعوبات التي تواجهها القوة الناعمة الأمريكية في المنطقة)، فإن المنطق المتضمن والكامن خلف تحليل ناي ”للحالة الخاصة للشرق الأوسط“ يثير مجموعتين أساسيتين من إشكاليات توظيف القوة الناعمة في السياق الشرق أوسطي (من حيث منظور التوظيف وكيفية قياس فاعليته)، فيما يشكل امتدادا للانتقادات المعيارية والتحليلية الموجهة للمفهوم بشكل عام، والسابق بيانها في القسم الأول. وقد يمثل الوعي بهذه الإشكاليات والسعي لمعالجتها مدخلا لتقويم مفهوم القوة الناعمة، وذلك على النحو الموضح في المحورين التاليين.

ثانيا: إشكاليات منظور(ات) التحليل وأجندة توظيف القوة الناعمة في الشرق الأوسط

يتسم تحليل ناي لخصوصية السياق الشرق أوسطي بانطلاقه بشكل أساسي من المنظور الأمريكي، إذ يركز على القضايا والصعوبات والتحديات والإشكاليات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية تحديدا في سعيها لتعزيز قوتها الناعمة في منطقة الشرق الأوسط واستخدامها بشكل فعال بما يحقق الأهداف والمصالح الأمريكية. إلا أن دراسة خصوصية توظيف القوة الناعمة في الشرق

الأوسط بشكل عام تقتضى عدم الاقتصار على هذا المنظور، بالنظر إلى أن الولايات المتحدة ليست هي الفاعل الوحيد في تفاعلات توظيف القوة الناعمة في المنطقة. فثمة فاعلون آخرون-من داخل المنطقة وخارجها- يسعون لتوظيف القوة الناعمة في سياساتهم الخارجية في السياق الشرق أوسطي وهو ما يقتضي تحليل خصوصية هذا السياق من منظور الساعين لتوظيف القوة الناعمة بشكل عام. وحتى في حالة افتراض اقتصر ممارسات القوة الناعمة على الولايات المتحدة الأمريكية، أو اعتبارها الفاعل الأكثر أهمية في هذا الصدد، يظل من الضروري تضمين منظور المستهدفين بالقوة الناعمة وتأثيراتها.

ويمكن ابتداء توسيع منظور التحليل بالاستفادة من كتابات ناي نفسه، انطلاقاً من إدراك أن تحليله السابق لخصوصية المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة يعد تطبيقاً جزئياً- لما يراه كمحددات أو حدود لفاعلية ممارسة القوة الناعمة بشكل عام. إذ يقدم ناي (2007، 38-43) مجموعة من المحددات أو الشروط التي يعتبر توافرها ضرورياً لزيادة إمكانيات وجود القوة الناعمة ونجاحها في تحقيق نواتجها، وهي عوامل تشكل حدوداً للقوة الناعمة في الآن ذاته، وتنبع من ارتباط نجاح القوة بتوظيفها في السياق الملائم لها، ومن أهمها:

التشابه أو التقارب الثقافي: أي أن تكون أوضاع الثقافات بين المصدر والمستقبلين متقاربة أو مشابهة إلى حد ما، وليست متباينة بشدة. و بعدم توافر هذا التقارب يصعب نجاح القوة الناعمة لكن لا يجعلها مستحيلة (ناي 2007، 38). ويمثل هذا العنصر عقبة مشتركة أمام مختلف الفواعل من خارج المنطقة، وإن كان من الممكن المجادلة بإمكانية تجاوزها على ضوء تأثيرات العولمة وثورة الاتصالات في تعميم بعض الأنماط والسمات الثقافية. ويفترض أن دول المنطقة -باستثناء إسرائيل بطبيعة الحال- تتمتع بمقومات أكبر لممارسة القوة الناعمة داخل المنطقة، مع تفاوتات في الدرجة فيما بينها في قدر القواسم الثقافية المشتركة، بحيث تبدو إيران وتركيا ظاهرياً أقل قدرة على بناء القوة الناعمة في المنطقة العربية، وإن كانتا في وضع أفضل من الفواعل الخارجية وفقاً لهذا المعيار.

ويطرح ناي في مواضع أخرى إمكانية مواجهة مشكلة عدم التقارب الثقافي من خلال الممارسة غير المباشرة للقوة الناعمة بالتعاون مع فاعلين آخرين كوكلاء سبق لهم التأثر بالقوة الناعمة للفاعل الأصلي ويملكون قدرة أكبر على التأثير في سياقات معينة بحكم انتمائهم أو قربهم ثقافياً منها (مثل تصدير القيم الأمريكية من خلال كوريا الجنوبية في آسيا (ناي 2007، 165) يمكن في هذا الإطار تصور تركيا وكذلك مصر ودول أخرى في منطقة الشرق الأوسط كفاعلات مرشحة-أو ممارسة بالفعل-لأدوار الوكلاء المحليين في إطار توظيف ما يتمتع به كل من هؤلاء الوكلاء من خصائص ومصادر قوة، سواء في إطار تقديم نموذج سياسي داخلي، أو نموذج معين للعلاقات مع الغرب وإسرائيل، أو توظيف القدرات الاتصالية والمنابر الإعلامية لبعض الأطراف، على نحو ما يظهر ضمناً في دعوة ناي إلى ضرورة التعامل الأمريكي بشكل أكثر فاعلية مع المنابر الإعلامية المحلية مثل الجزيرة والعربية (ناي 2007، 180).

مدى انتشار السلطة وعدم تركيزها في الدول المستهدفة بالتأثير: حيث تتزايد أهمية القوة الناعمة في حالات التعامل مع النظم الديمقراطية مقارنة بالنظم غير الديمقراطية. والواقع أن ناي يقدم فهما واقعيًا لا يبالغ في تقييم تأثير الرأي العام على السياسة الخارجية، إذ يركز على تأثيراته كقيد على صانع القرار السياسي أكثر من افتراض قدراته على توجيه صانع القرار لسلوكيات أو سياسات محددة. ومن ثم، فإن ناي يبرز أن تأثير تجاهل القوة الناعمة يكون أكثر خطورة وأعلى تكلفة إذا كانت الأنظمة المستهدفة أنظمة ديمقراطية. فالديمقراطيات التي يتمتع فيها الرأي العام والبرلمانات بالأهمية يضيق فيها الهامش المتاح للزعماء السياسيين لتجاهل عدم جاذبية دولة معينة مقارنة بقدرات الحكام والنخب الحاكمة في الأنظمة الاستبدادية أو الأقل ديمقراطية (ناي 2007، 39-40).

ويطرح ذلك التساؤل بطبيعة الحال حول أهمية القوة الناعمة كأداة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية في منطقة الشرق الأوسط، بالنظر إلى طبيعة نظمها السياسية وهيكل صنع القرار في غالبية دولها المتمسمة بدرجة كبيرة من المركزية ومحدودية مشاركة الرأي العام في صنع القرار عامة وهو ما ينسحب بطبيعة الحال بشكل أكبر على صنع السياسات الخارجية والأمنية بشكل أكبر بهذا المعنى، فإن ممارسة القوة الناعمة –الموجهة للجماهير- تكاد أهميتها تقتصر على تلك الموجهة إلى عدد شديد المحدودية من فواعل المنطقة. وفي المقابل، تزداد أهمية مستوى القوة الناعمة الموجهة للقيادات والنخب الحالية والمستقبلية.

٣٦

إلا أن مخاطبة الجماهير في منطقة الشرق الأوسط يظل مهما في بعض الحالات لا بوصفهم فاعلين مؤثرين في سياسات دولهم الخارجية، وإنما بوصفهم مشاركين مباشرة بشكل أو آخر في تفاعلات عبر قومية مؤثرة من منظور الفاعل الممارس للقوة الناعمة، وهو ما يظهر في قضايا الإرهاب وغيرها من منظور ناي وآخرين (Lennon 2003، ناي 2007، 46-52). لكن مدى أولوية هذه القضايا على أجندة دول المنطقة مقارنة بالفاعلين خارجها تدفع للتساؤل حول أهمية ممارسة القوة الناعمة الموجهة للجماهير بالنسبة لهذه الدول.

طبيعة القضايا والأهداف والنواتج المرغوبة والمدى الزمني المتاح: فالقوة الناعمة تخلق آثارا عامة أكثر من إنتاجها أعمالا أو نواتج محددة يسهل ملاحظاتها. ومما يعرضه ناي، يمكن استخلاص أربعة مجالات لتأثير القوة الناعمة بدرجات وأشكال مختلفة:

أ- أهداف المحيط: التي تسعى لتغيير البيئة الخارجية وإعادة هندسة الفاعلين الآخرين وهيكل التفاعلات عبر فترة زمنية طويلة بما يخدم مصالح الدولة، مثل تشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان والأسواق المفتوحة. فالقوة الناعمة بتأثيرها واسع الانتشار- أكثر ملائمة لهذه القضايا من القوة الصلبة العسكرية.

ب- "التأثير المكمل" على أهداف التملك: فالقوة الناعمة وحدها أقل صلاحية لتحقيق أهداف التملك المحددة التي تسعى إليها الدول (مثل السيطرة على موارد طبيعية معينة، أو منع هجوم أو

حراسة حدود أو حماية الحلفاء..)، إذ تظل القوة الصلبة أساسية للنجاح في تحقيق مثل هذه الأهداف. لكن القوة الناعمة يمكنها خلق آثار عامة على المدى الطويل تسهل إمكانية تحقيق هذه الأهداف. كما أن غياب القوة الناعمة له تأثيرات سلبية مباشرة على أهداف التملك، ورفع تكاليفها وأعبائها. وبهذا المعنى فإن القوة الناعمة (أو بالأحرى محدوديتها) قد تنتج آثارا مباشرة محددة كما يحدث في حالة عجز الدولة عن الحصول على موافقة الرأي العام والبرلمانات في الدول الأخرى على التعاون معها بما يؤثر سلبا على مصالح الدولة (ناي 2007، 39-41).

ج- ارتباط القوة الناعمة بالقضايا العابرة للقوميات والأبعاد الجديدة للقضايا العسكرية مثل الإرهاب وخصخصة الحرب (ناي 2007، 190-191). وبمفهوم المخالفة، فإن القوة الناعمة أقل ملائمة في السياقات التي تسود فيها القضايا والتهديدات الأمنية التقليدية. فبناي بنى طرحه لمفهوم القوة الناعمة على تحول طبيعة القوة في السياسات العالمية وتراجع التركيز على القوة العسكرية بشكل خاص، وهو ما فسره جزئيا بأن غالبية التفاعلات في العالم المعاصر لا تتضمن تحديات أو مخاطر وتهديدات يكون من شأنها وضع تهديد التكامل الإقليمي للدول (Nye 1990).

ويثير ذلك التساؤل بطبيعة الحال حول مدى صلاحية القوة الناعمة في منطقة الشرق الأوسط في التعامل مع قضايا تتضمن تهديدات عسكرية وأمنية تقليدية، يضع العديد منها وجود الدول ذاتها وتكاملها الإقليمي على المحك.

وجود رؤية واضحة للحكومة الممارسة للقوة الناعمة: لكيفية توظيف موارد هذه القوة دون السيطرة عليها بالضرورة. فبطبيعة مصادر القوة الناعمة وتعدد الفاعلين المشاركين في إنتاج هذه المصادر وإدراكات المتلقين والمخاطبين بالقوة الناعمة قد تتطلب غياب أو عدم وضوح سياسات السيطرة الحكومية على موارد القوة الناعمة. لكن يظل من الضروري توفر دور القيادة وامتلاك رؤية واستراتيجية واضحة لكيفية توظيف هذه المصادر المختلفة وتحويلها إلى نواتج فعلية تخدم مصالح الدولة. هذا فضلا عن قيام الحكومة بمسؤولياتها في تعزيز موارد القوة الناعمة الواقعة في نطاق اختصاصها مباشرة، مثل كيفية ممارسة السياسات الداخلية والخارجية (ناي 2007، 41-42). وبطبيعة الحال، فإن هذا العنصر يشكل إشكالية أكبر بالنسبة للفاعلين من دول المنطقة مقارنة بالفاعلين من خارجها، نتيجة ما تعانيه دول المنطقة من أزمات مختلفة للتنمية ترتبط بشكل مباشر بمشكلات الرؤى والاستراتيجيات وضعف فاعلية السياسات وأدوار المجتمع ومنظماته.

يظهر التحليل السابق وجود العديد من التحفظات على إمكانيات ممارسة القوة الناعمة بشكل يكفل تحقيق النواتج المطلوبة في السياق الشرقي الأوسطي بالنظر إلى طبيعة ثقافته، أو قضاياها، أو هياكل صنع القرار فيه. وتبرز هذه التحفظات بشكل أكبر حال التركيز على إمكانيات ممارسة دول المنطقة تحديدا للقوة الناعمة في السياق الشرقي أوسطي، وهو ما يمثل امتدادا لجدل عام حول نطاق المفهوم وصلاحيته للتطبيق، وما إذا كان أكثر صلاحية للتطبيق والتوظيف من قبل الدول الكبرى

وحدها⁵. فثمة تصور سائد أن أهداف السياسة الخارجية لأي دولة يمكن ترتيبها بصفة عامة بين أهداف أساسية وصولاً إلى أهداف مرغوبة، بحيث تدرج من الأمن القومي أي الدفاع عن حدود الدولة ومنع التلاعب بشؤونها الداخلية، ثم السعي وراء المصالح الاقتصادية للدولة ورفاهتها، ثم الدفاع عن قيم الدولة وثقافتها ونشرها، وأخيراً «الجهد المعلن أو غير المعلن لجعل الأمم الأخرى أكثر تشبهاً بالدولة» (باستور 2010، 43).

ويطرح هذا التصور الهيراركي لسلم احتياجات الدولة الشك حول إمكانية أو أولوية ممارسة القوة الناعمة بشكل إيجابي من دول المنطقة، وقد يدفع لاتهم الدولة أو الدول التي تدعي مثل هذه الممارسة بإغفالها مصالحها الأساسية، أو بأن ممارستها لمظاهر القوة الناعمة إنما هي ممارسة شكلية تجسد عجز الدولة ورخاوتها لا قوتها الناعمة أو الرخوة، إذ تأتي كاضطرار لا اختيار، ونتيجة لضعف أو تراجع مصادر القوة الصلبة للدولة، بحيث تصبح أقرب إلى مجال العلاقات العامة منها إلى العلاقات السياسية (رؤوف 2010).

لا يتعارض ما سبق من إمكانية الاهتمام بالقوة الناعمة من منظور دول المنطقة لتعويض العجز في مصادر القوة الصلبة، ومواجهة الاختلالات في هيكل القوة العالمية. فمن ناحية، تسمح القوة الناعمة لبعض الدول بالتمتع بنفوذ أعظم مما يوحي به وزنها العسكري والاقتصادي، من خلال تحديد الدولة مصطلحها الوطنية بحيث تشمل قضايا جذابة مثل المساعدة الاقتصادية والعمل على إحلال السلام (ناي 2007، 30). كما تستطيع الدول الصغرى والمتوسطة، مثل دول المنطقة، القيام بنوع من الموازنة الناعمة Soft balancing لمواجهة التحديات والأخطار التي يصعب مواجهتها اعتماداً على القوة الصلبة (العسكرية تحديداً) إما بسبب اختلال موازين القوة لغير صالحها أو بسبب طبيعة القضايا ذاتها⁶.

ويظهر التحليل السابق أهمية الوعي بتعدد مداخل وأجندات توظيف القوة الناعمة باختلاف المنظور، وهو ما قد يقتضي تناولاً يركز على أبعاد مختلفة عن تلك التي يبرزها ناي. فمكانة أطراف

⁵ يقدم Kearn تصوراً طريفاً في اقتصار انطباق المفهوم "على" القوة الكبرى أيضاً، إذ يرى أن مفهوم القوة الناعمة -لاسيما حال تعريفه باعتباره يتضمن احترام التعاون من خلال المؤسسات- أكثر انطباقاً على القوى الكبرى والعظمى والمهيمنة، لا سيما فيما يتعلق باحترام المؤسسات، إذ أن مخالفة هذه القوى للمؤسسات التي أوجدتها يخضع بالضرورة من قوتها الناعمة. ويبدو المفهوم أقل انطباقاً على القوى الصغيرة والمتوسطة، حيث يقتصر الالتزام المطلوب على تلك القوى في "اللعب بالقواعد أو التظاهر بذلك"، بما يختزل القوة الناعمة إلى مستوى إدارة الصورة والدبلوماسية المراوغة أو المناورة" (Kearn 2010، 279). ووفقاً لذات المنطق يمكن القول أن تحدي القوى الصغيرة والمتوسطة لهذه المؤسسات يبدو شرعياً في بعض الأحيان، والخضوع لها قد يخضع من القوة الناعمة للفاعل لدى الجماهير المنتمية لذات الإطار، ويمكن النظر مثلاً إلى تأثيرات التزامات مصر بمعاهدة السلام مع إسرائيل، وكذلك التزامات تركيا في إطار عضويتها في الناتو، كتماذج في هذا الخصوص. ورغم دلالات هذا التصور في تفسير أحد مصادر القوة الناعمة للفواعل "المارقة"، -من منظور الدول الكبرى-، إلا أن هذا التصور يظل جزئياً ويفتقر للواقعية، إذ عادة ما لا تتمتع الدول والفواعل الأقل قوة بالقدرة على مخالفة المؤسسات بعكس الدول الكبرى.

⁶ تقوم الموازنة الناعمة على توظيف المؤسسات الدولية والأدوات الاقتصادية والمبادرات الدبلوماسية، في إطار تنسيق وتحرك جماعي ضد طرف أو أكثر. وقد برز المفهوم لوصف التحركات الفرنسية الألمانية الروسية في مواجهة الولايات المتحدة إبان حرب العراق 2003 (Pape 2005; Paul 2005). رفض آخرون هذا الوصف انطلاقاً من ضرورة عدم خلط موازنات القوة بالانقسامات والتباينات الدبلوماسية الروتينية والموقفة ذات الطابع التساومي، في حين أن الموازنة عملية واعية إرادية مستمرة ومنظمة (Brooks and Wohlforth 2005).

المنطقة وفواعلها في هيكل النظام الدولي، وحقيقة كونها هدفا وساحة لممارسة تأثيرات القوة الناعمة من فاعلين غير منتمين إليها تفرض على فواعل/مفاعيل المنطقة ضرورة الاهتمام بأبعاد التوظيف التعويضي للقوة الناعمة والموازنة الناعمة وممارسة القوة الناعمة في وجهها الدفاعي، وهي جميعا أبعاد لا يتوسع ناي في تحليلها أو يسكت عنها كلية أو يعتبرها خارجة عن مفهومه.

ويقدم الإسهام الفكري (والحركي) لأحمد داوود أوغلو وتطوره في كتاباته وخطاباته المختلفة في مسيرته الأكاديمية والسياسية الرسمية نموذجا مهما جديرا بالتأمل في كيفية استيعاب هذا التنوع في المنظورات بشكل يعكس تكيفا تدريجيا مع مقتضيات الواقع، وسعيا لبناء القدرات الذاتية لتغيير هذا الواقع على المدى الطويل في الآن ذاته⁷. فأحدى القراءات الممكنة لأفكار أوغلو تكشف انتقالها من التركيز على إمكانيات الإسهام الثقافي الإيجابي وتقديم بديل حضاري إسلامي في مواجهة مقولات نهاية التاريخ وهيمنة النموذج الغربي (أي الممارسة الإيجابية للقوة الناعمة) (أوغلو 2006)، إلى تبني موقف دفاعي أكثر حذرا ووعيا بمخاطر التوظيف الغربي الذرائعي للأبعاد الثقافية لإخفاء مصالح مادية جيواستراتيجية كما عبرت عنه مقولة صدام الحضارات. ونتيجة هذا الوعي ظهر اهتمام أكبر في كتابات أوغلو بالأبعاد المادية الجيواستراتيجية للتفاعلات الدولية وبقيود هيكل القوة وصعوبة الدفاع الثقافي/الحضاري مع الغرب في هذه المرحلة (1997 Davutoglu-1998). وأعقب ذلك طرح تصور تكيفي تدريجي جزئي أكثر تركيزا على بناء عناصر القوة الذاتية التركية انطلاقا من رؤية العمق الاستراتيجي التي تجمع بين الاعتبارات المادية وغير المادية سعيا لتعزيز مكانة تركيا كفاعل عالمي، وبما قد يمهد لتحولها إلى مركز حضاري (أوغلو 2010؛ معوض 2010، 179-185).

وتظل جميع هذه الأبعاد جديرة بتعقب مدى تحققها في سياسة تركيا الخارجية في عهد العدالة والتنمية خاصة على ضوء المناصب الرسمية لأوغلو وسمعته كمهندس أساسي لهذه السياسة، وخطابات داوود أوغلو كوزير للخارجية التي تؤكد تنامي عناصر القوة التركية، وزيادة رصيدها من القوة الناعمة والقدرة على توظيفها للتأثير في مختلف قضايا منطقة الشرق الأوسط، وهي تقييمات يمكن الجدل بشأن مدى دقتها وموضوعيتها نتيجة صعوبات قياس القوة الناعمة بشكل عام، وفي السياق الشرق أوسطي بشكل أكبر.

ثالثا: إشكاليات قياس القوة الناعمة وتقييم فاعليتها في السياق الشرق أوسطي :

يستطيع السياسيون الأتراك والمحللون إبراز تزايد القوة الناعمة التركية بالاستشهاد بنشاط الدبلوماسية التركية في منطقة الشرق الأوسط، ومؤشرات أخرى للجاذبية التركية تتصل بالمسلسلات والأعمال الدرامية والسياحة وجاذبية النموذج السياسي والنجاحات الاقتصادية التي حققتها تركيا

⁷ رغم أن كتابات داوود أوغلو الأولى جاءت أكثر تأثرا بمواجهة مفاهيم ومقولات "نهاية التاريخ" لفوكوياما ثم "صدام الحضارات" لصامويل هانتجتون والتوظيف السياسي لهذه الأفكار، إلا أن أفكار أوغلو يمكن ربطها كذلك بمفهوم القوة الناعمة وتوظيفاته على النحو المشار إليه في المتن. ويمكن تفسير ذلك بالارتباط بين جميع هذه المفاهيم والمقولات، وتوظيفاتها سياسيا، وهو مجال مثير للبحث (عبدالفتاح 2007، 12-26). وانظر مثلا في المقارنة بين توظيف مفهومي صدام الحضارات والقوة الناعمة في السياسة الخارجية الأمريكية (Eriksson and Ludvig 2008).

وارتفاع جاذبية القيادات السياسية التركية كرموز في المنطقة العربية. وفي المقابل، يمكن التشكيك في ذلك باعتباره ينطوي على خلط بين الاهتمام والجاذبية، أو التأكيد على الطابع المؤقت والآني لمثل هذه العناصر، وكذلك التشكيك في مدى إمكانية توظيفها لتحقيق مخرجات ونواتج حقيقية تمثل معالجة لقضايا المنطقة ومشكلاتها الأساسية، أو حتى التشكيك في قابلية هذه العناصر للتوظيف لحماية المصالح التركية الجوهرية، وفي مقدمتها القضايا المتعلقة بالتكامل الإقليمي لتركيا (للتوسع في نماذج للتصورين وكذلك رصد نقدي لهما، انظر مثلاً: أوغلو 2010، 623-624؛ معوض 2009، 135؛ ورغي 2010؛ Çandar 2009؛ Altunisik 2008؛ Oguzlu, 2007؛ Altinay 2008؛ Beng 2008).

وبالمثل، يمكن تأكيد تعاضم قوة مصر الناعمة بالاستشهاد بتفوق حجم إنتاجها الثقافي والفني وانتشاره عربياً، ومشاركتها في المبادرات الإقليمية والدولية، ودورها القيادي في العديد من أطر التعاون الإقليمية والدولية، ونشاط دبلوماسية المؤتمرات، والحضور المصري في العديد من القضايا الإقليمية، والدور المصري في تقديم مساعدات التنمية والمساعدات الفنية، وغيرها من المؤشرات. وفي المقابل، يمكن الإشارة إلى تقييمات سلبية لديموقراطية النظام، وضعف المجتمع وإضعافه، واختلالات نموذج التنمية الاقتصادية المصري، وتراجع الدور المصري إقليمياً ودولياً، وإهدار فرص ممارسة القوة الناعمة والعجز عن ذلك بما يهدد المصالح المصرية الحيوية في الدائرة العربية والإفريقية وغير ذلك (انظر مثلاً وقران : عبدالفتاح، 2010؛ رؤوف 2010؛ حمزاوي 2010).

يمكن كذلك الإدعاء بزيادة القوة الناعمة لقطر مجسدة في جاذبية الجزيرة كقناة إعلامية ودبلوماسية المؤتمرات وغيرها. ويمكن التشكيك في ذلك انطلاقاً من افتقاد قطر المصدقية نتيجة استضافتها للقوات الأمريكية وعلاقتها مع إسرائيل، وأن المصدر الأساسي لنجاحها في استضافة بعض المفاوضات والتدخل لمعالجة بعض قضايا المنطقة لا يرتبط بقوتها الناعمة بل ثروتها المالية، والتأكيد على عجز هذه التدخلات القطرية في تحقيق تسويات مستقرة أو اختراقات حقيقية، بالإضافة إلى افتقار قطر للكثير من مقومات القوة الناعمة ذاتها مثل فليس لديها مثلاً جامعات أو مراكز بحث قوية تكون رائدة في مجال الأفكار، أو إنجازات فنية جذابة (انظر: قرني 2009؛ Abraham 2010، Abdel Samei, 2008).

بلإنه حتى في حالة الولايات المتحدة وفيما يتعلق بالحرب على العراق تحديداً، فإن ناي لا يغلُق المجال بشكل نهائي أمام إمكانية أن اعتبار هذه الحرب مصدراً لتعزيز القوة الناعمة الأمريكية سواء انطلاقاً من الدوافع الناعمة للمحافظين الجدد لنشر الديمقراطية واحتمال نجاح الحرب في تحقيق ذلك على المدى الطويل (ناي 2006، 2007-2007). ويشير بوش في سيرته الذاتية إلى نجاح الحرب في تحقيق ذلك فعلاً بشكل مباشر مستشهداً بمظاهر التغيير الديمقراطي وتساعد المطالب الإصلاحية التي شهدتها المنطقة في أعقاب الإطاحة بصدام (Bush 2010, 385).

يمكن ملاحظة هذه الجدالات السياسية والتحليلية في تناول القوة الناعمة لمختلف الفاعلين في منطقة الشرق الأوسط من الدول وغير الدول. ويمكن ببساطة اعتبار هذه الجدالات وما تعكسه من

اختلافات هو امتداد لقضية تباين منظورات التوظيف السياسي للمفهوم، بحيث تعبر كل منها عن أجندة مختلفة. إلا أن جانباً من هذه الجدالات وصعوبة حسمها يرجع أيضاً إلى ما سبقت الإشارة إليه من إشكاليات عامة في المفهوم ناجمة عن تعدد تعريفاته وعجز مؤشراتته عن أن تكون محددة جامعة مانعة، بحيث يصبح المفهوم معبراً عن كل شيء ولا شيء في الآن ذاته، ويفتح المجال لتوظيفه من أصحاب وجهات النظر المتناقضة لتبرير مواقفهم ودعم حججهم (Kearn 2010,280-1). وتثور إشكاليات وصعوبات تحليلية إضافية تفتح المجال للمزيد من التحيزات في استخدام المفهوم في السياق الشرق أوسطي بسبب مشكلات قياس الرأي في دوله من جهة، لاسيما مع المحدودية النسبية للمراكز المتخصصة على المستوى المحلي، ومحدودية الاستطلاعات ذات الطابع الدوري المنتظم الممكن توظيفها لقياس القوة الناعمة، وقصور في صياغة الاستطلاعات القائمة. يضاف إلى ذلك مشكلات مصداقية المؤشرات الكمية المختلفة وتباينها بين المؤسسات الحكومية داخل الدولة في بعض الأحيان، وهو ما يؤدي إلى قدر أكبر من صعوبات التقييم الموضوعي، وزيادة إشكاليات التحيزات في توظيف المفهوم⁸.

ورغم صعوبة معالجة جميع هذه الإشكاليات بشكل كامل، إلا أنه يمكن التقليل منها نسبياً وتنظيم معالجتها بالاستفادة من مقترحات مشتقة من كتابات ناي ذاته بشكل أساسي. ومن أهم هذه المقترحات:

1- [الوعي بالأبعاد القيمية التي يثيرها المفهوم ومحاولة معالجة ما تثيره من إشكاليات]: ويمكن الاستفادة في هذا السياق من تحديد منظور التحليل ابتداءً، بالإضافة إلى إمكانية القيام بتحليل مواز من جهة ثانية للتقييم المعياري أو الأخلاقي بالتركيز على تقييم الدوافع والأهداف المنشودة من استخدام القوة الناعمة، والوسائل والأدوات المستخدمة، والآثار والنواتج المتحققة (Nye 2007,169). وبغض النظر عن التطبيق المبسر لدى ناي لهذه المعايير على مفهوم القوة الناعمة (إذ خلص بشكل عام إلى اعتبار القوة الناعمة في حد ذاتها محايدة من ناحيتي الدوافع والنواتج، وإيجابية من ناحية الأدوات إذا ما قورنت بأدوات الإكراه)، فإن التصور الثلاثي الذي يقدمه يمكن أن يعالج -ولو جزئياً- العديد من الانتقادات الموجهة للمفهوم، ويزيل جانباً من الغموض عنه.

ولا ينبغي ذلك ما يمكن أن يواجهه الباحث أو المراقب من صعوبات في بحث الدوافع، وتقييم الأدوات في إطار الاضطرار للتركيز على ما هو مععلن، فضلاً عن إشكالية تحديد المدى الزمني لتعقب المخرجات والآثار، وتحديد نطاق الأخيرة، وما إذا كانت تشمل كل التداعيات والآثار أم النواتج المباشرة فقط. ولعل تحديد نطاق التحليل ابتداءً يساعد في معالجة بعض هذه الصعوبات.

2- [الالتزام بالطابع السياقي والتفاعلي لتحليل القوة الناعمة]: فإحدى الإشكاليات الأساسية للعديد من تحليلات القوة الناعمة أنها تحاول قياس الأخيرة بشكل مطلق أو شبه مطلق، وهو انظر مناقشة لهذه الأبعاد والصعوبات التي طرحها في تحليل بعض جوانب القوة الناعمة التركية في: (معوض 2009، 172-202). ويثير الاعتماد على الاستطلاعات التي تعدها مؤسسات وجهات من خارج الإقليم مشكلات مشابهة، بالإضافة إلى مشكلات اختلاف المنظور والأجندات، والتحيزات الكامنة في بعض هذه الاستطلاعات وسعيها للتأثير فيما تدرسه من ظواهر، فيما يتعرض تشيلر لجانب منه تحت عنوان معبر هو "قياس الرأي وتصنيفه" (شيلر 1999، 125 - 149).

ما يمثل تجاهلا لتعريفات القوة عامة وخصائصها من حيث كونها علائقية وتفاعلية ونسبية وسياقية(زهرا ن44،2006-46؛عبدالسلام 19،2002-27). يساعد الالتزام بهذه الخصائص والأبعاد في تحديد أكثر إحكاما لمؤشرات القوة الناعمة موضع البحث والتركيز، حيث يتم البدء بتحديد القضايا أو المجالات التي سيتم دراسة القوة الناعمة في إطارها (مفاوضات، وساطة، تصدير نموذج سياسي أو اقتصادي، ر.د.ع.)، والسياق الزماني والمكاني للتحليل، وتحديد منظومة الفاعلين الأساسيين المشاركين في هذه القضايا، بالإضافة إلى أبعاد القوة الصلبة المختلفة الأكثر ارتباطا بمنظومة التفاعلات موضع البحث، وارتباط هذه الأبعاد وتفاعلاتها مع القوة الناعمة، على ضوء إدراك تعدد مستويات الأخيرة.

3- التمييز بين مستويات القوة الناعمة ومراحلها: يميز ناي داخل إطار القوة الناعمة بين موارد القوة الناعمة (التي يعتبرها احتياطي أو مخزون القوة أو القوة الناعمة الكامنة أو المفترضة Putative power)، والاستخدام أو التوظيف الواعي لهذه الموارد، والقوة الناعمة المتحققة أو الفعلية Actualized power بمعنى "الحصول على النواتج المرغوبة هو ما يتطلب خططا جيدة التصميم وقيادة بارعة" (ناي 2007، 22). لكن تظل المشكلة الأساسية هي عدم مراعاة ناي لهذا التمييز في تصنيف المؤشرات والمقاييس التي يستشهد بها في حالاته الدراسية (Fan 2008, 152). (3)

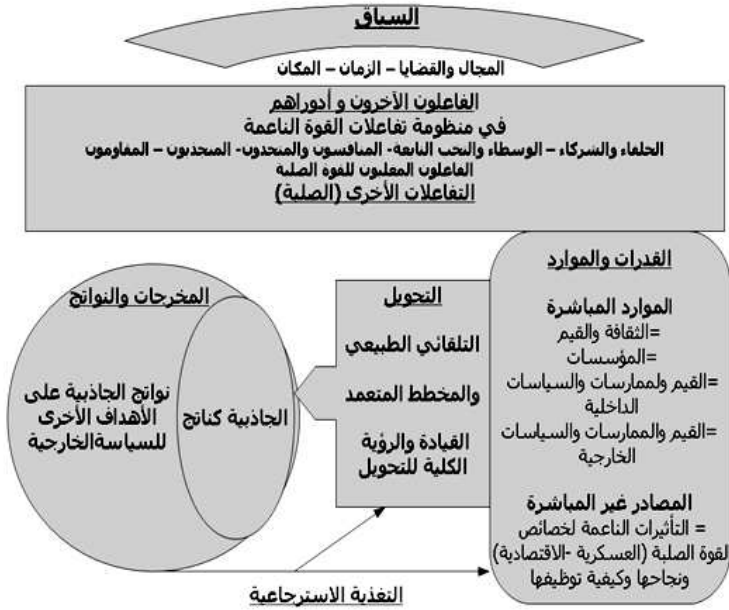
ويمكن إدراج هذا التصنيف كجزء من الإطار الثلاثي (للمصادر والتحويل والناتج) الذي يقترحه (Seth وTreverton 2005) وآخرون، بحيث يمكن التمييز بين ثلاثة مستويات أساسية لتحليل القوة الناعمة، هي مستوى موارد القوة الناعمة، ومستوى التحويل (حيث استراتيجية الفاعل موضع التحليل في التنسيق بين مختلف الفاعلين المساهمين في إنتاج موارد القوة الناعمة، ورؤية لكيفية توظيف أدوات ممارسة القوة الناعمة من خلال برامج الدبلوماسية العامة⁹ وغيرها لتوجيه هذه الموارد نحو المستهدفين بالتأثير)، ثم مستوى النواتج الذي يتضمن بدوره مستويين فرعيين متداخلين أولهما مدى النجاح في زيادة جاذبية الفاعل كمخرج مباشر (وليس مجرد الاهتمام به)، ومستوى يشمل نواتج توظيف موارد القوة الناعمة والجاذبية في تحقيق المصالح والأهداف الأخرى (سواء كانت أصيلة أو مكملة على النحو السابق بيانه) في إطار السياق المحدد.

9 الدبلوماسية العامة أو الشعبية Public/Mass Diplomacy هي البرامج التي ترعاها الحكومات بهدف الحفاظ على أمنها ومصالحها القومية من خلال التفاهم مع الرأي العام والتأثير على الحوار بين المواطنين والمؤسسات في الداخل ونظرائهم في الخارج. تختلف الدبلوماسية العامة عن التقليدية في كونها لا تتعامل فقط مع الحكومات State-to-State، بل تركز بالأساس على الأفراد والمنظمات غير الحكومية بالدول الأخرى State-to-Public (انظر: Pahlavi 2004, 18)، وللمزيد بالعربية مع التطبيق على الدبلوماسية العامة الأمريكية في المنطقة: عبدالفتاح وآخرون، 2007). ويولي ناي أهمية كبيرة للدبلوماسية العامة كأداة أساسية لممارسة القوة الناعمة، ويميز بين ثلاثة مستويات أو أبعاد لتحرك الدبلوماسية العامة وسائلها حسب المدى الزمني للتحرك ومضمونه والمستهدفين به المستوى الأول هو "الاتصال اليومي Daily Communication" ويعني الاستعداد الدائم لتوفير معلومات فورية أو ما يطلق عليه "رواية القصة" من منظور الدولة بشكل مقنع للمواطنين والصحفيين والإعلاميين بشكل عام. والثاني هو "الاتصال الاستراتيجي Strategic Communication" الذي يسعى لتحقيق نوع من الاتساق بين الرسائل المتنوعة التي تبثها جهات مختلفة، كما يعيد صياغة هذه الرسائل وتصنيفها في عدد من الموضوعات أو المبادرات السياسية في صورة تيمات Themes بسيطة، يتم التركيز عليها بشكل متصل على مدى زمني ممتد، على نحو أقرب لاستراتيجيات الدعاية أو البروباغندا السياسية. والمستوى أو البعد الثالث هو "بناء و تطوير علاقات دائمة مع أفراد ومؤسسات من دول أخرى" عن طريق البعثات الدراسية وبرامج التبادل المختلفة، و دورات التدريب و المؤتمرات وغيرها (Nye, 2008, 101). (105)

هذا التمييز بين المراحل يسمح بمعالجة جانب كبير من مشكلات القياس والانتقادات الموجهة لمؤشرات المفهوم، وذلك من خلال تصنيف أكثر دقة للمؤشرات وتوزيعها بين المراحل المختلفة، بحيث تكون هناك مؤشرات موضحة لموارد القوة الناعمة للدولة (مثل مؤشرات تصدير منتجات الثقافة الشعبية للخارج، مدى الاهتمام الخارجي - وليس بالضرورة الإعجاب- بقيم الدولة وممارساتها الداخلية والخارجية..) وأخرى للجهود الحكومية للتحويل (تحليل كفي لإدراك قدرات الدولة وكيفية تعظيمها ثم كيفية تجسيد ذلك من خلال الإنفاق على الدبلوماسية العامة، ومدى تشجيع برامج التبادل الطلابي، ووجود أطر للتنسيق مع أنشطة مؤسسات المجتمع المدني في الخارج..)، وثالثة لقياس مدى نجاح هذه الموارد والجهود في زيادة جاذبية الدولة (من خلال استطلاعات رأي دورية في الأغلب، فضلا عن إمكانية استخدام تحليل مضمون لرصد اتجاهات التطور فيما تنشره وسائل الإعلام في الدول المعنية أو المستهدفة وغيرها من الأدوات)، مع عدم إغفال المؤشرات الخاصة بمدى نجاح توظيف الجاذبية (وهو ما قد يتم من خلال أسئلة وأبعاد تركز على الموقف من قضايا محددة في استمارات الاستبيان أو تحليل المضمون، فضلا عن التحليل الكيفي لمدى نجاح الدولة في تحقيق أهدافها..).

ويمكن تلخيص غالبية المقترحات السابقة في الشكل التالي:

شكل (2) : القوة الناعمة : المراحل والسياق والتفاعلية



خاتمة

على الرغم من الجدل حول التقييم الأخلاقي لمفهوم القوة الناعمة، وصعوبة حسم هذا الجدل على ضوء تعدد تعريفات المفهوم نفسه واختلاف سياقات استخدامه وتوظيفه، إلا أن المفهوم يظل مهما بالنظر إلى تسليطه الضوء على أهمية الأفكار والأبعاد القيمية غير المادية في تحليل السياسة الخارجية والعلاقات الدولية بصورة أو أخرى.

وسعت الورقة لتقديم مقترحات لمعالجة بعض أوجه القصور والانتقادات الموجهة ضد مفهوم القوة الناعمة، وتطوير قدراته كإطار تحليلي محايد نسبياً (أو على الأقل الكشف بدرجة أعلى من الوضوح عن الأبعاد القيمية المتضمنة) من خلال إبراز الضوابط المتعلقة بالوعي بمنظور توظيف المفهوم، ومراعاة خصائص المرحلية والسياقية والتفاعلية. وتكتسب مراعاة هذه الضوابط أهمية خاصة لمواجهة المشكلات التي قد يثيرها توظيف المفهوم في سياقات مختلفة ذات خصوصيات مميزة مثل منطقة الشرق الأوسط، بحيث تتم الاستفادة من الإمكانيات التحليلية للمفهوم دون استبعاده كلية باعتباره غير صالح للتطبيق ودون الوقوع في فخ التبسيط الزائد في توظيفه مع تجاهل خصوصيات السياق، وبحيث تتم الموازنة كذلك بين اعتبارات الحذر والحفاظ على الهوية من جهة مع عدم الوقوع في فخ التحيز للتفكير التأمري والتخوف المرضي من استراتيجيات الخداع على نحو قد يؤدي لإضاعة فرص حقيقية للتعاون مع الفاعلين الآخرين.

٤٤

وتبقى الإشارة إلى أنه إذا كانت الورقة الحالية استلهمت ضمناً بعض عناصر عمليات بناء المفاهيم في مراجعة مفهوم القوة الناعمة، فإن التطبيق الكامل لهذه العناصر من شأنه المساهمة في إعادة بناء مفهوم القوة الناعمة على نحو أكثر تعمقا، لاسيما إذا تضمنت تحليلاً لموقع المفهوم من المنظورات والجدالات الكبرى في مجال العلاقات الدولية¹⁰، جنباً إلى جنب مع محاولة الإسهام في معالجة المفهوم ومراجعته وتقييمه من منظور حضاري إسلامي، سواء لأغراض دفاعية أو في إطار بحث إمكانيات التوظيف الإيجابي للمفهوم انطلاقاً من المقارنة والربط مع مفهوم الدعوة وتقاليدها¹¹.

١٠ هناك إشارات من ناي نفسه بعدم وقوع المفهوم في إطار الجدل بين الواقعية والمثالية أو الليبرالية، وكذلك عدم انحساره في إطار البنائية، فهو ببساطة يوضح نوعاً من القوة يمكن استخدامه لتحقيق مصالح الدولة (Nye 2007, 170). كما أن بعضاً من يستخدمون مفهوم القوة الناعمة محورا لأعمالهم، يصل الأمر بهم إلى اعتبار أنفسهم يقدمون فهماً جديداً للسياسة العالمية يجمع مفاهيم الواقعية والليبرالية والبنائية ويسمح بنصير أكثر دقة للعالم المعاصر وتفاعلاته المعقدة والمتشابكة وتغير مفهوم القوة وكيفية توظيف الدول لقوتها بما يعظم مصالحها. ويظهر ذلك على سبيل المثال عند جالاروتي الذي يصف رؤيته هذه بـ *Cosmopolitick* وقوامها النظر إلى الدول كفاعلين عقلانيين تحركهم المصالح الذاتية والوصول إلى المستويات المثالية لتوظيف القوة بالجمع بين موارد القوة الناعمة والصلابة بما يحقق لهم الأمن والرفاهية (179-Gallaroti 2010, 174). إلا أن اختلاف تقييمات الأبعاد المعيارية للمفهوم تظهر الحاجة إلى تحليلات أكثر تعمقا، ولو من زاوية كيفية استيعاب المنظورات المختلفة لمفهوم القوة الناعمة بما يتناسب مع مقولاتها.

١١ تزداد أهمية مثل هذا الإسهام لدى إدراك ثراء وتميز التقاليد الإسلامية في هذا الصدد. وتكفي الإشارة إلى أن الدعاية الخارجية لم تنشأ وتطور بشكل كامل وترتفع إلى مرتبة الأداة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية مرتبطة بالنشاط الحكومي في الإطار الدولي إلا ابتداءً من الثورة الفرنسية، لأسباب منها الحواجز بين الشعوب وصعوبات الاتصال، فضلاً عن نزعات التفوق العنصري في حضارات العصور القديمة والمتوسطة (ربيع 1975، 75؛ تايلور 2000، 12؛ 237). وتكاد التقاليد الإسلامية المجسدة في مفهوم "الدعوة" تمثل الاستثناء الوحيد لهذه الملاحظة، حيث لم تقتصر الدعوة التي بدأها الرسول على مخاطبة المجتمع الداخلي، بل سعت في كل مراحل تطورها وبجميع أدواتها إلى اعتماد الدعوة كمنطلق حقيقي في تشكيل سياستها الخارجية، وفي إطار من الانفتاح الحضاري ورفض التمييز بين الداخل والخارج، و"حيث مخاطبة المؤمن أو من يمكن أن يصير مؤمناً حيناً وهد، وحيثما تحققت الخلفية العاطفية التي تسمح ببذر علاقة الإيمان أو تعميقها" (ربيع 1975، 76-77).

وإذا كانت الورقة قد اعتمدت بشكل أساسي على نوع من المراجعة الداخلية للمفهوم بتوظيف إسهامات ناي نفسه وبعض الإسهامات الأخرى في دراسة القوة وقياسها في مجال العلاقات الدولية تحديداً، فإن تعدد أبعاد مفهوم القوة الناعمة وتعقد شبكة علاقاته المفاهيمية¹² من شأنهما توفير إمكانيات رحبة للانفتاح على الكتابات الخاصة بكل من هذه الأبعاد والمفاهيم، والقضايا التي تثيرها سواء في إطار أدبيات العلاقات الدولية وتحليل السياسة الخارجية أو في إطار علم السياسة والعلوم الاجتماعية بشكل عام، وهو ما يسهم في الكشف بدرجة أكبر عن صور وأشكال استدعاء المفهوم للأبعاد الثقافية في العلاقات الدولية، وتقديم معالجات متعددة لتطوير مفهوم القوة الناعمة أكثر قابلية للتطبيق كإطار تحليلي أكثر عمقا واثراء سواء من الناحية النظرية أم في سياقات الواقع المتعددة.

المصادر والمراجع

أولا : باللغة العربية:

أوغلو، أحمد داوود. (2006). العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية (العنوان الأصلي: التحول الحضاري والعالم المسلم). ترجمة: إبراهيم البيومي (تعريب وتحرير ومراجعة). القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

أوغلو، أحمد داوود. (2010). العمق الاستراتيجي: موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية. ترجمة: محمد جابر تلجي و طارق عبد الجليل. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون.

باستور، روبرت أ. (2010). «الدول الكبرى في القرن العشرين من البزوغ إلى الأفول»، في: رحلة قرن: كيف شكلت القوى العظمى بنية النظام الدولي، تحرير: روبرت أ. باستور، ترجمة: هاشم أحمد محمد. القاهرة: المركز القومي للترجمة.

تايلور، فيليب. (2000). قصف العقول: الدعاية للحرب منذ العالم القديم حتى العصر النووي. ترجمة: سامي خشبة، سلسلة عالم المعرفة، عدد 256. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

توفلر، ألفين. (1995). تحول السلطة-الجزء الأول. ترجمة: لبنال ريدي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

حمزاوي، عمرو. (2010). "أزمة تقسيم مياه النيل: نهاية قوة مصر الناعمة." موقع مركز كارنيغي للشرق الأوسط.

<http://carnegie-mec.org/publications/?fa=40868>

١٢ لا يتسع المجال للتناول التفصيلي لشبكة المفاهيم التي تنفرع عن مفهوم القوة الناعمة وتكونه وترتبط به وتتداخل معه، خاصة مع إمكانية امتداد الجدل حول طبيعة المفهوم لبينال من كيفية تسكين الكثير من عناصر شبكة المفاهيم وارتباطاتها بمفهوم القوة الناعمة، لكن يمكن الإشارة على سبيل المثال إلى مفاهيم: القيادة، القيادة الكاريزمية، الشرعية، القوة، توازن القوة، تحول القوة، الموازنة الناعمة، قوة المعرفة، قوة الاتصالات والمعلومات، القوة المعيارية أو القيمية، القوة الثقافية وقوة الثقافة والقوة، الغزو الثقافي، الدعاية السياسية، الحرب النفسية، التسميم السياسي والتلاعب بالعقول، نزيه العقول، الهوية، الصورة، الإدراك وسوء الإدراك، وسم الدولة Nation branding، التسويق السياسي، الدبلوماسية العامة أو الشعبية، القوة الذكية، فاعلية السياسة الخارجية، أدوات السياسة الخارجية، التحليل السياسي، الدور، دور النموذج أو نموذج الأدوار، وغيرها من المفاهيم.

- رؤوف، هبة. (2010). «القوة الناعمة: أزمة النظام القوي والدولة الضعيفة في مصر». في: محمد عبد العاطي (محرر). ملف خاص: مصر. تبيد أرسدة القوة. مركز الجزيرة للدراسات-قسم البحوث السياسية، متاح على موقع الجزيرة نت
www.aljazeera.net/NR/exeres/2307BAEE-874E-4753-A06A-BA28DC12CB6D.htm
- ربيع، حامد. (1975). الدعاية الصهيونية. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية- المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، 1975.
- ربيع، حامد. (1983). الثقافة العربية بين الغزو الصهيوني وإرادة التكامل القومي القاهرة: دار الموقف العربي، 1983.
- زهران، جمال. (2006). منهج قياس قوة الدولة و احتمالا تتطور الصراع العربي الإسرائيلي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- السيد، مصطفى كامل. (2006). دراسات في النظرية السياسية. القاهرة: دون دار نشر.
- شيلر، هيربأ. (1999). المتلاعبون بالعقول. ترجمة: عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، عدد 106. الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب.
- عبد السلام، محمد. (2002). القوة. موسوعة الشباب للعلوم السياسية، العدد 15. القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام.
- عبد الفتاح، سيف الدين. (2007). التحليل الثقافي: التوظيف و التسييس. توطئة لكتاب: أماني محمود غانم، البعد الثقافي في العلاقات الدولية. القاهرة: برنامج حوار الحضارات- كلية الاقتصاد و العلوم السياسية - جامعة القاهرة، ص ص 11-26.
- عبد الفتاح، شعيب. (2010). دور مصر الإقليمي الثابت و المتغير. موقع الهيئة للاستعلامات-مصر: <http://www.sis.gov.eg/ar/Story.aspx?sid=33893>
- عبد الفتاح، معتز بالله و داليا رشدي و منى عقيل. (2007). "خطاب الدبلوماسية العامة الأمريكية تجاه العالم العربي: التحليل و الفاعلية"، في: الدبلوماسية العامة الأمريكية تجاه العالم العربي، تحرير: نادية محمود مصطفى و معتز بالله عبد الفتاح. القاهرة: برنامج حوار الحضارات-كلية الاقتصاد و العلوم السياسية-جامعة القاهرة.
- غانم، أماني محمود. (2007). البعد الثقافي في العلاقات الدولية: دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات. القاهرة: برنامج حوار الحضارات-كلية الاقتصاد و العلوم السياسية-جامعة القاهرة.
- قرني، بهجت. (2009). "من يقود النظام العربي؟". الأهرام، عدد 28 فبراير.
- معوض، علي جلال عبدالله. (2009). الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط 2002-2007. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

_____ (2010). «قراءة في فكر داود أوغلو». السياسة الدولية، المجلد 46، العدد 179، ص ص 179-186.

ناي، جوزيفس. (2003). مفارقة القوة الأمريكية: لماذا لا تستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم اليوم أن تنفرد في ممارسة قوتها؟ ترجمة: محمد توفيق البجيرمي (تعريب). الرياض: مكتبة العبيكان.

----- (2007). القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية. ترجمة: محمد توفيق البجيرمي. الرياض: العبيكان.

هيرمان، ريتشاردك. (2010). «نظرية الصورة و التفاعل الاستراتيجي في العلاقات الدولية»، في: المرجع في علم النفس السياسي-الجزء الأول، تحرير: دافيد أو. سيرزو ليونيهادي و روبرت جيرفس، ترجمة: ربيع و هبة و مشيرة الجزيري ومحمد الرخاوي. القاهرة: المركز القومي للترجمة.

ورغي، جلال. (2010). الحركة الإسلامية التركية: معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي. سلسلة أوراق الجزيرة، العدد 17. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات و الدار العربية للعلوم ناشرون.

Abdel Samei, M.(2010). Public diplomacy in the age of regional media: Winning the war of hearts and minds in the Middle East AL-Jazeera and al-Hurra. Ph.D. dissertation, Northeastern University, United States -- Massachusetts.

Abraham, George. (2008). "Qatar is a diplomatic heavy-hitter-Focus -Al Jazeera English." *Al-Jazeera Website*, <http://english.aljazeera.net/focus/2008/07/200872164735567644.html>.

Altinay, Hakay.(2008). "Turkey's soft power: an unpolished gem or an elusive mirage?." *Insight Turkey*, 10, no. 2, 55-67.

Altunisik, M. B.(2008). "The Possibilities and Limits of Turkey's Soft Power in the Middle East." *Insight Turkey*, 10, no. 2, 41-54.

Beng, Phar Kim.(2008). "Turkey's potential as a soft power: a call for conceptual clarity." *Insight Turkey* 10, no. 2 , 21-41.

- Brooks, S. G. and Wohlforth, W. C.(2005). ‘Hard Times for Soft Balancing’, *International Security*, 30,no.1, 72–108.
- Bush, George W.(2010).*Decision Points*. New York: Crown Publishers. Çandar, C. (2009).“Turkey’s “Soft Power” Strategy: A New Vision for a Multi-Polar World.” *SETA Policy Brief* ,No. 7.
- Davutoglu, Ahmet. (1997-1998). The Clash of Interests: An Explanation of the World (Dis) Order, *Perceptions Journal of International Affairs*, 2, no. 4, Center for Strategic Research (SAM) website: <http://www.sam.gov.tr/perceptions/Volume2/December1997-February1998/davutoglu.PDF>
- Fan, Ying.(2008).“Soft power: Power of attraction or confusion?.” *Place Branding and Public Diplomacy*,4, no. 2,147-158.
- Gallarotti, Giulio M.(2010).*The Power Curse: Influence and Illusion in World Politics*. Boulder: Lynne Rienner Publishers.
- Griffiths, Martin, Terry O’Callaghan, and Steven C. Roach.(2008). *International Relations: The Key Concepts*. 2nd ed. Routledge key guides. London: Routledge.
- Ichihara, Maiko.(2006). Making the Case for Soft Power, *SAIS Review of International Affairs*, 26:1,(2006), 197-200.
- Johan Eriksson, and Ludvig Norman.(2008).“Political Utilization of Scholarly Ideas: The “Clash of Civilizations” vs.“Soft Power” in US Foreign Policy.” *Paper presented at the annual meeting of the ISA’s 49th ANNUAL CONVENTION, BRIDGING MULTIPLE DIVIDES, Hilton San Francisco, SAN FRANCISCO, CA, USA*: http://www.allacademic.com/meta/p253762_index.html
- Kearn, David W.(2010) “The power curse: influence & illusion in world politics.” *Journal of Power*, 3, no. 2 ,275-282.
- Knutsen, Torbjørn. (2007).”Soft Power” *Paper presented at the annual meeting of the International Studies Association 48th Annual Convention, Hilton Chicago, CHICAGO, IL, USA*,at:http://www.allacademic.com/meta/p180948_index.html

- Kroenig, Matthew., McAdam, Melissa. and Weber, Steve.(2006). “Taking Soft Power Seriously” *Paper presented at the annual meeting of the ISA’s 49th Annual Convention, Bridging Multiple Divides*, Hilton San Francisco, SAN FRANCISCO, CA, USA,at: http://www.allacademic.com/meta/p251295_index.html
- Lennon, Alexander T. J, ed.(2003). *The Battle for Hearts and Minds: Using Soft Power to Undermine Terrorist Networks*. A Washington quarterly reader. Cambridge, Mass: MIT Press.
- Lukes,Steven.(2007). “Power and the battle for hearts and minds : On the bluntness of soft power.” In *Power in World Politics*, edited by Felix Berenskoetter and Michael J Williams, 83-97. New York: Routledge, 2007.
- Mattern, Janice Bially.(2007). “Why soft power isn’t so soft: Representational force and attraction in world politics.” In *Power in World Politics*, edited by Felix Berenskoetter and Michael J Williams, 98-119. New York: Routledge.
- Monroe, Kristen Renwick.(2001).Paradigm Shift :From Rational Choice to Perspective. *International Political Science Review*,22,no.2,151-172.
- Nye, Joseph S. (1990b).“Soft Power.” *Foreign Policy*, no. 80 (Autumn 1990): 153-171.
- _____.(1990a). *Bound to Lead: The Changing Nature of American Power*. New York: Basic Books.
- _____.(2004). *Power in the Global Information Age: From Realism to Globalization*. London: Routledge.
- _____.(2006). “Think Again: Soft Power | Foreign Policy.” *Foreign Policy Magazine Website*. http://www.foreignpolicy.com/articles/2006/02/22/think_again_soft_power.
- _____.(2007). “Notes for a soft-power research agenda.” In *Power in World Politics*, edited by Felix Berenskoetter and Michael J Williams, 162-172. New York: Routledge, 2007.
- _____.(2008). “Public Diplomacy and Soft Power.” *The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science*616, no. 1, 94 -109.

- Oguzlu, Tarik.(2007). “Soft power in Turkish foreign policy.” *Australian Journal of International Affairs*, no. 61, 81-97.
- Pahlavi,Pierre Cyril Cyrus Teymour.(2004). *Mass Diplomacy: Foreign Policy in the Global Information Age*.Doctorate Dissertation,McGill University ,Montreal.
- Pape, R. (2005) ‘Soft Balancing against the United States’, *International Security* ,30,no. 3, 7–45.
- Paul, T. V. (2005) ‘Soft Balancing in the Age of U.S. Primacy’, *International Security*, 30,no.3, 46–71.
- Rothman, Steven. (2007). “Why Soft Power is No Power at All: The Case for Norm Diffusion.” *Paper presented at the annual meeting of the International Studies Association 48th Annual Convention*, Hilton Chicago, CHICAGO, IL, USA, at: http://www.allacademic.com/meta/p_mla_apa_research_citation/1/8/0/8/5/p180859_index.html
- Treverton, Gregory F, and Seth G Jones, eds. (2005) *Measuring National Power* Santa Monica, Calif: RAND.